الجمهوريـــــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــــة الشعبيـــــــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

تأثير الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية

دراسة حالة الجزائر (2000-2019)

من إعداد:

- يوسفي نسرين.

-جعيجع زهيـــرة.

تحت إشراف:

لمين عايد.

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبـــــــة	الجامعة	الصفة
	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	رئيسا
لمين عايد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله على نعمه التي لا ينسي ذكرها، ولا يؤدي بشيء من الأنواع شكرها، نحمده تعالي عند هذا المقام

وفي هذا المقال نثني عليه الخير كله ولا نحصي ثناءا عليه وهو أهل الحمد والشكر والثناء

وفي لحظات العرفان بالجميل وحسن الصنيع لا يسعنا إلا أن نحمد الله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

ونصلي ونسلم على نور القلوب وضياءها حبيبنا وقرة أعيننا محمد صلي الله عليه وسلم

نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل المتواضع

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور "عايد لمين" الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته التي كانت لنا خير معين في هذه الدراسة.

والشكر الجزيل للجنة المناقشة التي سيكون لها دورا كبيرا في تقويم وتثمين هذه الدراسة

وإلي كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة المسيلة

- نسرين
- زهيرة

إهـــــــــــداء

❖ إلـى من قال فيهما سبحانه وتعالي:﴿ فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا

وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً (23) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنْ الرَّحْمَة قُلْ رَّبِّ

ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً ﴾

(سورة الإسراء الآية 24)

❖ إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة

❖ إلى من كافح من أجلنا وتمنى لنا الأفضل من رباني وأحسن تربيتي أبي العزيز.

❖ إلى من تعلمت معهم كيف أعيش وتقاسمت معهم حلو الحياة ومرها إخوتي الأعزاء

إبتسام ، سلاف ، ياسمين، وليد، محمد

❖ إلـــى صديقاتي بدون استثناء خاصة الغالية زهيرة التي تقاسمنا معا عناء البحث

❖ إلـــــــى من سقط من قلمي سهوا أهدي هذا العمل

❖ إلـــــــى كل أساتذة وعمال قسم العلوم الاقتصادية

❖ إلى دفعة 2021/2020

❖ إلى كل من يعرفنا من قريب وبعيد.

❖ يوسفي نسرين

إهـــــــــــداء

❖ إلـى من قال فيهما سبحانه وتعالي:﴿ فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا

وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً (23) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنْ الرَّحْمَة قُلْ رَبِّ

ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً ﴾

(سورة الإسراء الآية 24)

❖ إلى ينبوع الحب والحنان وزهرة العطف ومصدر الاطمئنان إلى أغلي ما في الوجود

❖ أمـــي الحبيبة الغالية .

❖ إلـــى من كان سندا لنا في الحياة صاحب الفضل ومصدر الرعاية إلى الذي لا يسعني إلا أن أقف أمامه احتراما وعرفانا

وطاعة بعد الله والرسول وحبا أبي الغالي .

❖ إلـــــــى إخوتي واخوتي الاعزاء

❖ إلـــــــى كل أساتذة وعمال قسم العلوم الاقتصادية

❖ إلى دفعة 2021/2020

❖ إلى كل من يعرفنا من قريب وبعيد.

❖ جعيجع زهيرة

فهـــــرس
المحتويـــات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
شكـــــــــر	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	V
مقدمة	أ – هـ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
تمهيد	7
المبحث الأول: ماهية الشركات المتعددة الجنسيات.	8
المطلب الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات، وخصائصها وأنماطها.	8
أولا: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات.	8
ثانيا: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات.	9
ثالثا: أنماط الشركات المتعددة الجنسيات.	12
المطلب الثاني: استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات، وأساليب تكوينها.	15
أولا: استراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات.	15
ثانيا: أساليب تكوين الشركات متعددة الجنسيات.	17
المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات كمحطة عبور للاستثمار الأجنبي المباشر.	20
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.	20
أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	20

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	**21**
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.	**23**
أولا: محددات راجعة للدولة المضيفة.	**23**
ثانيا: محددات راجعة للشركات متعددة الجنسيات.	**25**
ثالثا: محددات راجعة للدولة الأم.	**27**
المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي بالشركات متعددة الجنسيات:	**27**
المبحث الثالث: عموميات حول الدول النامية.	**30**
المطلب الأول: مفهوم الدول النامية.	**30**
المطلب الثاني: خصائص الدول النامية.	**32**
المطلب الثالث: دوافع تواجد الشركات متعددة الجنسيات بالدول النامية	**33**
أولا: دوافع تتعلق بالشركات المتعددة الجنسيات	**33**
ثانيا: دوافع تتعلق بالدول النامية.	**34**
خلاصة الفصل.	**36**
الفصل الثاني: الشركات متعددة الجنسيات... اقتصاديات الدول النامية... دراسة في التأثير	
تمهيد	**38**
المبحث الاول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على المتغيرات الاقتصادية الكلية.	**39**
المطلب الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على النقد الأجنبي وميزان المدفوعات.	**39**
أولا: النقد الأجنبي	**39**
ثانيا: ميزان المدفوعات.	**40**
المطلب الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات النمو الاقتصادي والتضخم.	**41**
أولا: النمو الاقتصادي.	**41**

ثانيا: التضخم.	**43**
المطلب الثالث: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على العمالة والاستهلاك.	**45**
أولا: العمالة.	**45**
ثانيا: الاستهلاك.	**46**
المبحث الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على المتغيرات الاقتصادية الجزئية.	**48**
المطلب الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التكنولوجيا.	**48**
المطلب الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على البحث والتطوير.	**51**
المطلب الثالث: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الإدارة والتنمية الادارية	**52**
خلاصة الفصل.	**54**
الفصل الثالث: واقع وتأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد الجزائري	
تمهيد	**56**
المبحث الأول: الإطار القانوني للشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري ومعوقات استثمارها	**57**
المطلب الأول: المكانة القانونية للشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري في فترة الانفتاح على اقتصاد السوق.	**57**
أولا: مكانة الشركات متعددة الجنسيات في قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقروض.	**57**
ثانيا: مكانة الشركات متعددة الجنسيات في المرسوم التشريعي 12/93.	**58**
ثالثا: الشركات متعددة الجنسيات في الأمر 03/01.	**59**
المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي لتواجد الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر.	**60**
أولا: المجلس الوطني للاستثمار CNI.	**60**
ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.	**61**
ثالثا: الشبابيك الوحيدة اللامركزية	**61**
رابعا: وزارة الصناعة وترقية الاستثمار.	**62**

المطلب الثالث: معيقات الاستثمار الاجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات في الجزائر.	**63**
أولا: عوائق اقتصادية.	**63**
ثانيا: عوائق إدارية وقانونية.	**65**
ثالثا: المشاكل السياسية والأمنية.	**67**
المبحث الثاني: واقع وتأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019).	**69**
المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر واهم الدول المستثمرة في الجزائر.	**69**
أولا: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2019.	**69**
ثانيا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر.	**71**
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وأهم الشركات المستثمرة في الجزائر	**72**
أولا: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.	**72**
ثانيا: أهم الشركات المستثمرة في الجزائر	**73**
المطلب الثالث: تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري	**75**
أولا: تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية	**75**
ثانيا: تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.	**76**
ثالثا: تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على العمالة.	**77**
خلاصة الفصل	**78**
الخاتمة	**80**
قائمة المصادر والمراجع	**83**
الملخص	

قائمة الجـــــداول
والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
(01)	التأثير الإيجابية والسلبية للشركات متعددة الجنسيات على ميزان المدفوعات.	41
(02)	التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2019) .	69
(03)	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2003 وماي 2015.	71
(04)	الاستثمار في الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة (2003-2015).	72
(05)	أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر مابين جانفي 2003 وماي 2015.	74
(06)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2019) .	75

قائمة الأشكال

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
(01)	التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2019) .	70
(02)	الاستثمار في الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة (2003-2015)	73
(03)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2019)	76

مقدمـــــــة

مقدمة:

لقد نتج عن التغيرات الاقليمية والتحولات الاقتصادية نظام عاملي جديد بمضامينه وأبعاده، المبني على اقتصاد السوق وتقليص

دور الدولة وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية التي اخذت تفرض على الدول سياسات وبرامج إعادة هيكلة وإصلاح اقتصادي، وإحداث تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية، هذا وغيره ساعد على نمو التجارة الدولية وزيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة بين الدول والتي تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أهم أداة لتجسيدها، وقد دفع إلى انضمام العديد من الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية وفتح أسواقها أمام شركات متعددة الجنسيات للاستثمار والإنتاج في أسواق هذه الدول، وساعدها في ذلك امكانياتها المالية الضخمة وقدرتها التكنولوجية والإدارية العالية، فنمو هذه الشركات بشكل قوي حتى اصبحت قوة مالية واقتصادية كبرى نتيجة الاندماج والتكتل في كيانات اقتصادية أكبر جعلها ذات ضخامة اقتصادية تسمح لها بممارسة المزيد من الضغوط على اقتصاد الحكومات خاصة في دول العالم الثالث والدول النامية، ومن ثم التأثير على سياساتها الاقتصادية وقراراتها السيادية، ولهذا فان اهم القضايا التي تواجه الدول في ظل النظام العالمي الجديد وهو القوة المتنامية للشركات متعددة الجنسيات على حساب اقتصاديات وسيادة الدول المضيفة.

ونجد أن الدول النامية التي تقوم بالنضال من اجل التقدم وذلك عن طريق تجميع امكانياتها وطاقاتها من اجل دفع عجلة التنمية ليس اختيارا منها بل وجوبا وحتميا من اجل مصلحتها اللجوء إلى مثل هذه السبل لأن الامر قد يزداد سوء او تزداد الهوة بينها وبين الدول المتقدمة، وهذا ما تطمح اليه الدول المتطورة وذلك للبقاء في صدارة الدول من جميع النواحي الاقتصادية والصناعية والسياسية والعسكرية وغيرها، إلا أن الدول النامية تواجه عدة عوائق تحول دون تقدمها ومن أهمها مشكلة ضعف الفائض الاقتصادي والتي تتخذ مظهر ومشكلة تمويل التنمية وضعف الطاقة الإنتاجية، وتتخذ كذلك مظهر نقص التكنولوجيا الحديثة والفنون الادارية المتقدمة.

إن ما يميز السوق العالمي الرأسمالي في تطوره الحالي هو تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد الدولي؛ حيث امتد نشاطها إلى مختلف القطاعات الاقتصادية وعبر مختلف دول العالم، وهذا ناتج عن حتمية خروج اي اقتصاد متطور إلى الدولية بحيث لم يعد من الممكن لأي اقتصاد متطور البقاء داخل إطاره القومي، حيث ان الشركات متعددة الجنسيات كان لها تركيز على الدول النامية،

وذلك بفتح الاستثمارات لأنها بمثابة طريق عبور اساسي إلى الدول المراد الاستثمار بها، وأن تطور تدفق الشركات متعددة الجنسيات إلى هاته الدول يؤدي إلى ترك مخلفات تؤثر على اقتصاديات الدول النامية، كما أن ارتباط هذه الشركات بالدول الأم وأغلبها دول متقدمة جعل الدول النامية تتحفظ في علاقتها مع الشركات خوفا من التدخل في شؤونها الداخلية.

الاشكالية الرئيسية:

وقد دفعنا هذا الموضوع إلى طرح الاشكالية التالية:

كيف يمكن للشركات متعددة الجنسيات التأثير على اقتصاديات الدول النامية؟

التساؤلات الفرعية:

وتأتي الاسئلة التالية من اجل التفصيل اكثر في اشكالية الدراسة البحثية وذلك كما يلي:

1-ما نقصد بالشركات متعددة الجنسيات؟

2-هل ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في تطوير اقتصاديات الدول النامية؟

3-هل استطاعت الشركات متعددة الجنسيات العاملة بالجزائر تطوير الاقتصاد الوطني؟

فرضيات الدراسة:

1-تعتبر الشركات متعددة الجنسيات المعبر الرئيسي لتطوير اقتصاديات الدول النامية عن طريق الاستثمارات الاجنبية المباشرة

2-يؤدي نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية إلى توفير مناصب شغل جديدة في المناطق التي تنشأ فيها الاستثمارات.

3-يمكن القول أن الشركات متعددة الجنسيات العاملة بالجزائر لها مساهمات عديدة وفعالة في تطوير قطاع المحروقات الذي يعتبر ركيزة اقتصاد الجزائر ذلك عن طريق تقديم احدث التكنولوجيا والخبرات العالمية.

أهداف الدراسة:

تشمل هذه الدراسة البحثية على مجموعة من الاهداف الرئيسية التي تركز على محاولة الاجابة على الاسئلة المتبناة من خلال طرح الإشكالية، هذا بالإضافة إلى وضع نقاط انسجام بين المتغيرين التي تنطلق منها الدراسة وتحدد الاهداف وذلك كالتالي:

1-اعطاء صورة واضحة عن العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية.

2-ابراز الآثار التي تخلفها الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية.

3-متابعة كيفية تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات، وكيف استطاعت الاليات المستخدمة لهذه الشركات ان تؤثر على مقومات دول العالم النامي.

4-دراسة مستقبل دول العالم النامي في ظل هذه الشركات.

أهمية الدراسة:

التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات وتحول معظم الدول النامية ذات التنظيم الاقتصادي المخطط مركزيا إلى تنظيم اقتصاد السوق الحر، راهنت على الاستثمارات الاجنبية المباشر التي تقودها الشركات متعددة الجنسيات كأداة مكملة تساعد على تفعيل وجود التنمية، وتدفع وتيرة التطوير الاقتصادي بها وما يترتب عنها من آثار وانعكاسات تعود على الدول.

حدود الدراسة:

تتميز دراستنا هذه بنوع من الامتداد في بعديها المكاني والزماني؛ حيث أن هذا الامتداد جاء وفقا لما يلي:

- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة من ناحية الإطار الجغرافي على الدولة الجزائرية.
- الحدود الزمانية: تم تحديد فترة الدراسة بين سنتي 2000-2019.

دراسات سابقة:

يرتبط موضوع الدراسة حول اقتصاد الدول النامية وتسليط الضوء على أهم المظاهر الأساسية المؤثرة عليها وهي الشركات متعددة الجنسيات؛ حيث قامت العديد من الدراسات والكتابات السابقة بالتركيز على هذه الأخيرة، إلا أننا نحاول من خلال موضوع الدراسة البحثية هذه أن نربط موضوع الشركات متعددة الجنسيات كمظهر اقتصادي لقي كما سبق ذكره جدلا حول اعتبارها قوة فعالة في الاقتصاد العالمي وتنمية الدول المضيفة فيها، أو أسلوبا مسيطرا جديدا في ظل التغيرات الاقتصادية الدولي على اقتصاديات دول العالم النامي.

حيث اعتمدت لدراسة هذا الموضوع ببعض الدراسات الهامة من البحوث حيث تنفرد كل دراسة بخصائصها، إلا أنها تشترك في الاشارة إلى اعطاء تعريف الشركات متعددة الجنسيات ونشأتها وخصائصها والتأثير على القطاعات الاستراتيجية في الدول النامية ومنها الجزائر، ومن خلال هذا تم التركيز على أهمها وذلك كالتالي:

- طابوش مولود: أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ومن أهم النتائج في الدراسة تأثير الشركات المتعددة الجنسيات بطرق غير مباشرة على التشغيل في الجزائر عن طريق الآثار الافقية الضيقة والواسعة التي تمارسها على المؤسسات المنافسة وغير المنافسة.
- دراسة بوبكر بعداش: مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول"، أطروحة مقدمّة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2008 ومن أهم نتائج الدراسة: تعتبر ظاهرة عولمة الاقتصاد الأرضية الملائمة للشركات متعددة الجنسيات من أجل بلوغ أهدافها، حي اصبح الاقتصاد العالمي تحت راية هاته الشركات.
- ريال زوينة: الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية الدول النامية، أطروحة مقدمّة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تحليلي، جامعة الجزائر 2012، ومن أهم نتائج الدراسة: التأثيرات السلبية والايجابية الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية ومكانة هذه الدول في ظل الشركات متعددة الجنسيات.

المنهج المستخدم:

لمعالجة الاشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية اعتمدنا على ما يلي:

- المنهج الوصفي في الفصل الأول الثاني من اجل الالمام بالجوانب النظرية للموضع المدروس.
- المنهج التحليلي في الفصل الثالث وذلك بالاعتماد على بعض الاحصائيات المهمة التي تساعدنا في تفسير هذه الظاهرة.

محتوى البحث:

حرصنا على ضمان دقة ومنهجية دراستنا هذه قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة فصول، تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، حيث خصصنا المبحث الأول لماهية الشركات متعددة الجنسيات، ثم في المبحث الثاني الشركات متعددة الجنسيات كمحطة عبور للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المبحث الثالث عموميات حول الدول النامية.

أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى الشركات متعددة الجنسيات، اقتصاديات الدول النامية دراسة في التأثير وذلك من خلال المبحث الأول بعنوان: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والبحث الثاني فخصص لتأثير الشركات متعددة الجنسيات على المتغيرات الاقتصادية الجزئية.

ويتناول الفصل الثالث دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، وذلك من خلال المبحث الأول الذي فيه الإطار القانوني للشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري، أما في المبحث الثاني يتطرق إلى واقع وتأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019).

صعوبات الدراسة:

من الناحية العلمية تصادف الباحث ببعض الصعوبات والعراقيل التي تحد من امكانية الباحث ومنعه من الوصول إلى أحسن النتائج، والتي أهمها:

- كثرة المعلومات وتعددها تجعل الباحث يواجه مشكلة معالجة المعلومات والتطرق اليها بصفة شاملة وكذلك صعوبة الحصول على الاحصائيات وجمعها.
- عدم تمكننا من الحصول على المعلومات الكافية والكاملة المتعلقة بتحديد قائمة الشركات متعددة الجنسيات العاملة بالجزائر وكذا توزيعها القطاعي والجغرافي للتدفقات الاستثمارية، ولم نحصل على المعلومات التي يرغب فيها لمواصلة البحث والوصول إلى النتائج الجديدة.
- شساعة الموضوع وتعدد الجوانب المتعلقة به، وقلة المراجع التي تعنى بالموضوع كعنوان مباشر

الفصـــــل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

- المبحث الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات
- المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات كمحطة عبور للاستثمار الأجنبي المباشر
- المبحث الثالث: عموميات حول الدول النامية

تمهيد:

تعد الشركات متعددة الجنسيات ظاهرة اقتصادية جديدة في الواقع المعاصر، وهي ذات تأثير كبير في الاقتصاد الدولي وبوجه خاص في العلاقات الاستثمارية الدولية وذلك للدور الذي تلعبه في تدفق الاستثمارات الأجنبية ولكونها قناة رئيسية لهاته الأخيرة؛ وبالتالي أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تسيطر على الموارد الطبيعية وجل النشاطات الاقتصادية في كل مجتمعات العالم وبالأخص العالم النامي، وذلك لأنها تتميز بضخامة وانتشار جغرافي في جميع أنحاء البلاد وتعدد لأنشطتها ومنتجاته، فالشركات متعددة الجنسيات تسعى دائما إلى تحقيق الربح والنمو والاستمرارية من جراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها وللوقوف على الإطار المفاهيمي للدراسة قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات

المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات كمحطة عبور للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: عموميات حول الدول النامية

المبحث الأول: ماهية الشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات، وخصائصها وأنماطها.

أولا: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

لقد تعددت التعريفات المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات من قبل الفقهاء، حيث شهد مفهومها تعريفات عديدة من قبل الاقتصاديين، فمنهم من يعرف الشركة متعددة الجنسية بأنها: "كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول، مصانع، مناجم، مكاتب واستشارات وما شابهها في دولتين أو أكثر، ويمتد نشاط هذه الشركات في كلفة مفاصل الحياة الاقتصادية في المجال الصناعي والتجاري والمالي".[1]

ومنهم من يعرفها بأنها: " تلك الشركات التي تقود فعالية وأنشطة تتجاوز الحدود القومية، وقد تنامى دورها فأصبحت تسمى أيضا الشركات متعددة القومية، وهي لست متعددة الجنسيات إذ أن لها جنسية واحدة الوطن الأم إلا أنها تعمل على نطاق عالمي في تحول الرأسمالية العالمية من الرأسمالية القومية إلى رأسمالية ما وراء الحدود القومية".[2]

أما عن الأمم المتحدة فقد أقرت تسمية لهذه الشركات عام 1974 تحمل اسم (الشركات عابرة القومية)، أنشأت مركزا بهذا الاسم يتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدراسة نشاط هذه الشركات بحيث تم تعريف الشركة المتعددة الجنسية بأنها: " كيا اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة، وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا".[3]

ومنهم من يعرفها بأنها كيان اقتصادي له مركزا رئيسيا (أو أكثر) يملك ويسيطر على تسهيلات في الخارج في دولتين على الأقل غير دولة الأم، ويعمل في مجال من المجالات الاقتصادية، أو أكثر يربط بينهما استراتيجية واحدة، يتولى بوضعها ومتابعة تنفيذها الإدارة في المركز الرئيسي (أو المراكز الرئيسية) والتي يشترك فيها أفراد من جنسيات مختلفة، وذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم، وتنظر إلى العالم بأسره

---

[1]– هاشم منصور الهاشم، " **دور الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة مؤتة، الأردن، 2015، ص19–20.

[2]– محمد خيتاوي، **الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2010م، ص 119، 123.

[3]– أحمد عبد العزيز وآخرون، مقال بعنوان: " **الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010، ص118.

على أنه سوقا واحدا لا يوجد فيه حدودا دولية، سواء عند الحصول على الموارد أو عند تخصيصها لتحقيق هدف الكيان كله في تعظيم الربح على المستوى الدولي.[1]

الشركة المتعددة الجنسيات هي عبارة عن شركة تملك فروع إنتاجية في دول مختلفة، من أجل أن تكون شركة مسماة شركة متعددة الجنسيات يجب أن تملك على الأقل فرع من دولة أخرى، معناه تملك على الأقل 10% من رأس مال شركة موجودة خارج حدودها الجغرافية، وتسمى أيضا الشركة المتعددة الجنسيات بالشركة العابرة للقارات، فحسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (1996)، الشركة العابرة للقارات تمثل شركة تملك وحدات (فروع) في دولتين أو أكثر وذلك مهما كان الشكل القانوني أو مجال النشاط الاقتصادي لهذه الفروع ومنه فالشركة المتعددة الجنسيات هي عبارة عن شركة كبيرة، متواجدة في دولة معينة – الشركة الأم، والتي تملك فروع في دول أخرى، مراكز القرار لهذه الفروع تبقى في الدولة أين تتواجد الشركة المتعددة الجنسيات – الشركة الأم.[2]

ثانيا: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتعميق عالمية الاقتصاد، ويزداد فيه دور المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتبرز فيه عدد الملامح الهيكلية وتتمتع هذه الشركات التي تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها وتحدد دورها وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، وأهم هذه الخصائص:

أ. ضخامة الحجم: تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة، ومن المؤشرات التي تدل على هذا حجم رأس المال وحجم استثماراتها وتنوع انتاجها وأرقام المبيعات والإجراءات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تملكها، وحجم انفاقها على البحث والتطوير، فضلا عن هياكلها التنظيمية وكفاءة ادارتها لتسيير شؤونها عبر العالم.

ولكن أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة لهذه الكيانات الاقتصادية العملاقة يتركز في المقياس الخاص برقم المبيعات أو ما يطلق عليه ب "رقم الأعمال"، كذلك يستخدم حجم الإجراءات لنفس الهدف[3].

---

[1] – عبد العزيز محمد النجار، **الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص57.

[2]– رضا يونس بو عصيدة، **الإنتاج الدولي والشركات متعددة الجنسيات**، ألفا للوثائق نشر–استيراد وتوزيع كتب، عمان الأردن، ط1،2021، ص 22.

[3] – محمد خيتاوي، المرجع السابق، ص 119.

وهيمنت هذه الشركات العاملة في الصناعة وتحديدا صناعة السيارات، وتتقدمها شركة جنرال موتور بحجم من المبيعات يقدر ب176.6 مليار دولار، وشركة فورد موتور ب 162 مليار دولار، ثم شركات صناعة النفط، وتعد شركة أسكون موبيل الرائدة في حجم المبيعات في عام 1999، حيث بلغت مبيعاتها أكثر من 160 دولار. وتأتي الشركات العاملة في مجال المعدات الإلكترونية والمعدات الكهربائية بالمرتبة الثالثة، وتصدرت المبيعات شركة جنرال إلكتريك للإلكترونيات، حيث تجاوزت مبيعاتها 111 مليار دولار[1].

ب. **الانتشار الجغرافي:** تتميز هذه الشركات بانتشار فروعها الإنتاجية والتسويقية على عدد كبير من البلدان مما يتيح لها إمكانية ضخمة في التعامل، مع زيادة نشاطها أين يكون العائد أكبر، مع الحد من أثر التأميم لأي فرع في أي بلد، ولقد ساعدها على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل، ولا سيما في مجال المعلومات والاتصالات[2]. فمثلا شركة سيميز Siemens تنتشر في 52 دولة، وشركة شال الهولندية في 43 دولة، وشركة ITT الامريكية في 40 دولة[3].

ج. **إقامة التحالفات الاستراتيجية في الشركات المتعددة الجنسيات:** تحاول هذه الشركات المحافظة على علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة، وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية واستفادة كل واحد منها بالمزايا التي تملكها الأخرى، كالمزايا التكنولوجية والمعرفة الفنية وأساليب التسويق والمهارات الإدارية، علما إلى أن التحالفات الاستراتيجية بين الشركات المتشابهة يتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحوث والتطوير[4].

د. **وحدة مركز القارات:** ترتبط هذه السمة بطبيعة تنظيم الشركات متعددة الجنسيات، وذلك من خلال قيام المركز الرئيسي للشركة الأم، بتسيير الفروع المتواجدة في البلدان الأجنبية، وبسبب هذه السمة فقد ظهرت لهذه الشركات تسمية أخرى وهي" **الشركات العابرة للحدود.**"

---

[1] – أميمة محمد درار محمد، " **أثر الشركات متعددة الجنسيات على سيادة الدول النامية (مصر نموذجا)**"، رسالة مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة النيلين، مصر، 2018، ص 20.

[2] – جميلة الجوزي وسامية دحماني ، مقال بعنوان: "**دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد6، 2015، ص 88.

[3] – شريف جعدي وآخرون، مقال بعنوان: "**أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة (2006-2012)**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد1، ديسمبر 2014، ص 16-17.

[4] – عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي**، مجموعة النيل العربية، مصر، ط1، 2003، ص 191.

ومن الواضح أن المسميات التي أطلقت على هذه الشركات لا تكاد تخلو استراتيجياتها من ضرورة الامتثال لقرارات قيادة مركز واحد؛ لأن ذلك من شأنه خدمة المصلحة لعامة لها، ولكن ذلك لا يعني وجود فروع تتميز بحرية أكثر في تسيير شؤونها وذلك لأن السياسات المختلفة للبلدان المضيفة تتطلب قرارات خاصة جدا، بحيث لا يمكن للشركة الأم الاطلاع على كل الخصائص التي تميز بيئات الفروع الأجنبية لهذه الشركات[1].

هـ. **ازدياد حجم تنوع الأنشطة:** تشير كثير من الدراسات والبحوث إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها، فسياستها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة ومتعددة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالية الخسارة، حيث أنها إذا خسرت في نشاط ما، يمكنها أن تحقق أرباحا من أنشطة أخرى[2].

و. **النزعة الاحتكارية:** تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، ويرجع ذلك إلى هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات، يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأعم، وأهم عوامل نشأته من تتمتع به مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة[3].

ز. **التفوق والتطور التكنولوجي:** تمثل الشركات المتعدّدة الجنسية وحدات مالية – تكنولوجية، توظف مبالغ مالية ضخمة في إطار البحث–التطوير قصد ابتكار منتجات أو طرق إنتاجية جديدة الشيء الذي يمكنها من حيازة الأسرار الصناعية على مستوى العالم[4].

نما الإنفاق العالمي سنة 2002 على البحث والتطوير نموا سريعا ليصل إلى نحو 677 مليار دولار، وبلغ نصيب الشركات متعددة الجنسيات قرابة النصف من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير، وفي الواقع فإن إنفاق بعض الشركات الكبرى يفوق ما تنفقه الكثير من البلدان على البحث والتطوير، فعلى سبيل المثال قامت 6 شركات وهي: فورد، فايزر، دايملر–كرايزلر، سيمتر، تويوتا وجنرال موتورز بإنفاق أكثر من خمسة

[1] – بوبكر بعداش، "**مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول**"، أطروحة مقدمّة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2009– 2010، ص 70.

[2] – محمد خيتاوي، المرجع السابق، ص 120.

[3] – عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 192.

[4] – جميلة الجوزي ، سامية دحماني، المرجع السابق، ص 94.

مليار دولار على البحث والتطوير سنة 2003. وهو المبلغ الذي لم تصل إليه جل الدول النامية عدا البرازيل الصين، كوريا الجنوبية وتايوان[1].

ح. **تعبئة الكفاءات والمدخرات العالمية في الشركات المتعددة الجنسيات:** تسعى هذه الشركات لاختيار ذوي الكفاءات من مواطني الدولة المضيفة بعد اجتياز اختبارات معينة والمشاركة في دورات تدريبية، كما تسعى لتعبئة المدخرات من السوق العالمية بطرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق المالية العالمية والأسواق الناهضة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة...الخ[2].

ط. **إدارة الشركات المتعددة الجنسيات وتنظيمها:** يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة هذه الشركات وتحقيق ما ترغبه والتعرف على نواياها المستقبلية، والتي تضمن لها استغلال مواردها بشكل مناسب ومواجهة تحديات المنافسة الدولية في أحسن الظروف، وعلى هذا الأساس فإن أغلب الشركات توظف إداريين متمرسين ومختصين ذوي مهارة عالية بما يفرز تحكم هذه الشركة في البيئية الداخلية، ومواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية ومنه رسم الاستراتيجية المناسبة في الوقت المناسب[3].

ثالثا: أنماط الشركات المتعددة الجنسيات

فاعتبار أن جميع الشركات متعددة الجنسيات لا تتمتع بنفس الخصوصيات، لذلك حاول كل من بير لامتار (Perlmuter)، داتيتج، فرتون وليفنجستون تصنيف الشركات المتعددة الجنسيات، كالتالي:

1- أنماط الشركات المتعددة الجنسيات حسب بيير لامتار: قدم بيير لامتار محاولة لتصنيف أنماط الشركات المتعددة الجنسيات يمكن عرضها في ما يلي:

أ- **النمط المركزي وحيد الجنسية:** في ظل هذا النمط تكون الشركة وحيدة الجنسية أي وطنية أساسا، ولكنها تمتلك فروعا إنتاجية في بعض الدول أو الأسواق الأجنبية، ويتم اتخاذ القرارات الرئيسية في المركز الرئيسي

---

[1]- محمد العيد بيوض، "**أثر المحددات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات على السياسات البيئية للدول المضيفة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف-1-، 2017، ص13-14.

[2] - أحمد عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص 125.

[3] - محمد العيد بيوض، المرجع نفسه، ص 13.

للشركة بالدولة الأم[1]. ومن عيوبه، عدم توافر القدرة على التكييف مع متطلبات البيئة في البلدان المضيفة، كما تحاول الشركات فرض معاييرها الثقافية والاقتصادية المعمول بها بالبلد الأصلي[2].

ب- النمط اللامركزي: هي شركات ذات إدارة لا مركزية، بمعنى وجود درجة عالية من الاستقلالية في اتخاذ القرارات، حيث تقل درجة رقابة الشركة الأم على فروعها في الأسواق الأجنبية، كما تتعدد في هذا النمط الجنسيات المالكة للشركة، ومن عيوبه صعوبة الرقابة الشاملة على الفروع[3].

ج- النمط الجغرافي: يتميز هذا النمط من الشركات متعددة الجنسيات بالتكامل والانتشار الجغرافي في ممارسة الأنشطة والعمليات على مستوى العالم، كما تتميز الشركة بكبر الحجم وتوافر الموارد المادية والبشرية والفنية[4]. ومن عيوب هذا النمط تأثر هذه الشركات بخصائص البيئة الثقافية للبلد الأصلي[5].

2- **أنماط الشركات المتعددة الجنسيات حسب دانينج:** يرى دانينج أن هذا النوع من الشركات يمكن تصنيفه إلى الأنواع التالية:

أ- **شركات الصناعية متعددة الجنسيات:** وهي أكثر الأنواع أهمية حيث يحقق أو يسعى إلى تحقيق درجة عالية من التكامل في النشاط والتكامل ال أ رسي والأمامي(نحو السوق أو المستهلك أو العملاء)، والتكامل الخلفي نحو المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج والتسويق، أي أن هذا النوع يعتبر موجها بكل من السوق والتكلفة في وقت واحد[6].

كما أنها تحقق التكامل الأفقي وفي هذا النوع من التكامل نجد أن الشركات تقوم بممارسة نشاط معين أو إنتاج سلعة معينة في مختلف دول العالم، مثال ذلك قيام شركة جنرال موترز بتجميع السيارات في أكثر من دولة أجنبية، وشركة كريزل وشركة أي بي أم(IBM) فكل هذه الشركات تقوم بأداء نفس العملية الإنتاجية في أكثر من دولة أجنبية[7].

---

[1] – عبد السلام أبو قحف،" **أساسيات إدارة الأعمال الدولية**"، مكتبة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة ألإسكندرية، 2019، ص 19.

[2] – جميلة الجوزي ، دحماني سامية، المرجع السابق ، ص96.

[3] – جميلة الجوزي ودحماني سامية، المرجع نفسه ، ص96.

[4] – عبد السلام أبو قحف، المرجع نفسه، ص 19.

[5] – جميلة الجوزي ودحماني سامية، المرجع نفسه، ص96.

[6] – مولود طابوش ،" **أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007 ، ص 25.

[7] – مفيدة لمزري، مقال بعنوان: "**الشركات المتعددة الجنسيات والاستعمار الاقتصادي الحديث**"، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، العدد 2، 2020، المجلد 5، ص 159-160.

ب- الشركات التجارية متعددة الجنسيات: هذا النوع من الشركات فيه أن الشركة المعينة لها مركز إنتاجي واحد، حيث تعتمد عليه اعتمادا كليا في التصدير المباشر للأسواق الأجنبية، وهذا النوع لا يعتبر شركات متعددة الجنسيات في حال عدم امتلاك شركة فروعا لتسويق منتجاتها في الدول أو الأسواق الأجنبية.

ج- الشركات متعددة المالكية: ويظهر هذا النوع من شركات إذا تعددت جنسيات ملاكها على المستوى الدولي، أو نمو إحدى الشركات الوطنية عن طريق اندماجها مع بعض الشركات في بعض الدول المضيفة[1].

3- أنماط الشركات المتعددة الجنسيات حسب فرنون وليفنجستون:

أما بالنسبة لفرنون وليفنجستون فقد قدما تصنيفا آخر للشركات المتعددة الجنسيات ويركز هذا التصنيف على ثلاثة محاور رئيسية هي درجة التكامل وطبيعة النشاط ونوع التكنولوجي، ومن واقع هذه المحاور تم تصنيف هذه الشركات إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

أ- **المجموعة الأولى (GI):** وتحتوي على كل الشركات المتعددة الجنسيات المتكاملة رأسيا، حيث يكون مستوى التكنولوجيا مرتفع وينحصر النشاط في الصناعات الاستخراجية والصناعية[2].

ب- المجموعة الثانية (GII): وتضم الشركات المتكاملة أفقيا وذات مستوى تكنولوجي مرتفع ولكنه أقل حساسية من الجانب السياسي أي أقل قابلية للتأميم للبلد المضيف، وهي حالة صناعة المنظفات والمشروبات الغازية[3].

ج- المجموعة الثالثة (GIII): وهي تنطوي أساسا على الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول المضيفة النامية عن طريق الاستثمار المباشر أيضا. ففي هذه المجموعة تقوم الشركات بإنشاء فروع إنتاجية لإنتاج إحدى السلع التي تدهور الطلب عليها (لأسباب ترجع إلى التقدم التكنولوجي أو تشبع السوق المحلي أو ظهور سلعة بديلة لها في السوق الوطني...الخ) في إحدى الدول النامية كما أن من بين الأسباب التي تجبر هذه الشركات على نقل نشاطها الإنتاجي إلى الدول النامية – بغض النظر عن المستوى التكنولوجي الذي تم نقله- ارتفاع نفقات الإنتاج في الدول الأم (أجور العمال، المواد الخام) وبالتالي فهي تستخدم الدول النامية (حيث تنخفض فيها تكاليف الإنتاج) كمراكز إنتاجية بغرض التصدير إلى الأسواق العالمية الأخرى بما فيها أحيانا الدولة الأم حيث يكون سعر البيع منخفض نسبيا وبالتالي تستطيع الشركة غزو هذه الأسواق على أساس المنافسة السعرية[4].

---

[1] – مولود طابوش ، المرجع نفسه ، ص 26.

[2] – عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق ، ص 20.

[3] – جميلة الجوزي وسامية دحماني ، المرجع السابق، ص 96.

[4] – عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق ، ص 20- 21.

المطلب الثاني: استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات، وأساليب تكوينها.

أولا: استراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات:

يقصد باستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات تلك الأساليب التي تستخدمها الشركة قصد تحقيق أهدافها العامة على المدى الطويل، والمتمثلة أساسا في تحقيق أقصى الأرباح وتحسين موقعها في الأسواق مع تعظيم وتنمية رقم أعمالها. وتحتاج الشركات إلى الاستراتيجية لعدة عوامل كتحديد الإتجاه ومجالات التركيز، وأن تتميز بالتفوق على المنافسين أو تكون لها القدرة على المناورة في بيئة مليئة بالقيود والتحديات، ويمكن تصنيف أنواع الاسترتيجيات على النحو التالي[1]:

1- استراتيجيات التوسع الخارجي: وهي تقتضي التخطيط طويل المدى الذي تعده الشركة بغية الحصول على أحسن المدخلات وأفضل المخرجات، مما يساعدها على التوسع الخارجي ودخول الأسواق الدولية، وهي بدورها تتفرع إلى:

أ- **استراتيجيات التموين والتكامل العمودي -القبلي:** ومعنى ذلك أن الشركات تقوم بإنشاء فروع في الدول النامية التي تكون مصدرا دائما للمواد الأولية، أو حتى المنتجات المصنعة بأقل التكاليف، ويتعلق الأمر هنا بتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات الاستخراجية، إلا أن هذه الاستراتيجية أخذت في التراجع بعد عملية التأميم التي قامت بها الكثير من الدول النامية. ولكن من الملاحظ أنه نظرا لامتلاك هذه الشركات للتكنولوجيا الأكثر حداثة، استطاعت أن تكتسب نقاط قوة في صالحها، هذا ما جعلها دائما تبقى على صلة بمصادرها من المواد الأولية في هذه الدول، وضمان تزويد شبه دائم لصناعاتها عن طريق القنوات التي هيئت خصيصا لذلك.

ب- **استراتيجيات السوق والتكامل العمودي – البعدي:** ويتعلق الأمر في هذا الخصوص بان تقوم هذه الشركات بتهيئة منافذ لتسويق منتجاتها إلى الدول الأم، وذلك عن طريق فروعها، ففي المراحل الأولى تقوم بإنشاء فروع وسيطة على شكل نقاط بيع " points de vente "، وهي عملية ترتبط بشكل واسع بعمليات تصدير المنتجات، وفي ذلك عراقيل عديدة تتسبب بزيادة تكلفة المنتجات وفقدانها الميزة التنافسية في أسواق الدول المستهدفة، خاصة ما يتعلق بالرسوم الجمركية، إلا أنه في المراحل التالية تقوم بإنشاء فروع على شكل ورش لتركيب المنتجات، حيث تكون تكلفة نقلها أقل، وفي المراحل الأكثر تقدما تقوم بإنشاء فروعا إنتاجية بالمعنى الخالص.

[1] - بوبكر بعداش، المرجع السابق، ص 104-105 .

ج- استراتيجية ترشيد الإنتاج والتكامل الأفقي: ويتم الاعتماد على هذا النوع من الاستراتيجيات بدلا من السابقة عندما تصل هذه الفروع الإنتاجية التي تم توزيعها في جميع مناطق العالم إلى درجة عالية من التخصص مستفيدة من ميزة التفوق التي اكتسبتها جراء سنوات من الممارسة، عندئذ تقوم الشركة الأم بوضع استراتيجية تنظم إنتاج سلعة معينة بالاعتماد على إنتاج كل الأجزاء المكونة لها في دول عديدة، ويتم تجميعها وتركيبها في ورشة أو ورشات تركيب موزعة في أنحاء العالم، بحسب المناخ الاستثماري الذي يتماشى وطبيعة النشاط بالإضافة إلى توافر إمكانيات إبرام عقود الشراكة مع الشركات النشطة محليا.

د- الاستراتيجية التقنية – المالية: وفيها تقوم الشركات العالمية متعددة الجنسيات بتوفير الدعم المالي والتقني لكل فروعها ،عن طريق المساهمة في تكوين التجمعات المالية والتقنية الدولية، والمتمثلة في البنوك، خدمات النقل، خدمات التأمين...الخ، ذلك أن اختلاف النشاط وتنوعه في البلدان المضيفة يتطلب من هذه الشركات أن تكون حاضرة ماليا وتقنيا لمجابهة أي طارئ قد يعرقل الاستراتيجية الإنتاجية.

2- استراتيجيات كشط السوق : وهي تتضمن إدخال منتوج جديد بسعر مرتفع يمكن تخفيضه بصفة تدريجية مع مرور الوقت، وفي بعض الحالات (المنتجات الراقية) يبقى السعر مرتفع بحيث تقوم الشركة ببيه إلى زبائن محدودين، فالوفاء للعلامة يسمح للشركة بالدفاع جيدا عن منتجاتها في حالة وصول أو دخول منافسين جدد[1]. وتشمل نوعين من الاستراتيجيات:

أ- **استراتيجيات التركيز:** وهي من الاستراتيجيات المرتبطة بنشاط واحد، حيث تركز فيها الشركة على نشاط تجاري واحد، او المنافسة في صناعة واحد[2].

ومن الملاحظ أن هذه الاستراتيجية تعتمدها الشركات العالمية متعددة الجنسيات عندما لا ترغب في توزيع القدرات والإمكانات المتاحة على مجموعة متعددة من الأنشطة، تجنبا لعنصر المفاجأة والمخاطرة، إذ في نظر مسيريها أن تشتيت هذه القدرات على مجموعة عديدة من الأنشطة يفقدها عنصر التحكم في المنتجات التي تنتمي إلى هذا النشاط، وعليه فإنها تفقد الكثير من القدرات التنافسية. ويتمثل الهدف من هذه الاستراتيجية في تأكيد مكانة الشركات في الأسواق العالمية من خلال تحكمها الكبير في آليات الإنتاج وذلك عن طريق التحكم في جوانبه التقنية والمالية، وخاصة ما يتعلق بالتكاليف، لأثره المباشر على تحديد أسعار المنتجات، وأن هذه الأخيرة لها الأثر الأوفر في استمالة العدد الأكبر من المستهلكين[3].

---

[1] – فارس ركيمة، "**الاستراتيجيات التسويقية للشركات الأجنبية في الجزائر- دراسة حالة PEPSI شركة الجزائر**-، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2001-2012، ص131.

[2] – جميلة الجوزي وسامية دحماني ، المرجع السابق ، ص 102.

[3] – بوبكر بعداش، المرجع السابق، ص 108.

ب- استراتيجية التنويع: وهي من الاستراتيجيات التي ترتبط بمجموعة من الأنشطة، فتعمل في نشاطات تجارية متنوعة، سواء تعلق الأمر بالمنتجات التي لها علاقة بالمنتج الأصلي، أو منتجات أخرى، وتعتمد في ذلك على مواردها المالية والبشرية الضخمة[1].

ومن بين الأهداف التي تسعى إليها الشركات من خلال هذه الاستراتيجية، ما يرتبط بخلق وضعية الاحتكار؛ ذلك أنه تتوافر لها قدرة تنافسية هائلة في بعض المنتجات والتي تمكنها من قهر القدرات التنافسية للشركات الأخرى وذلك عن طريق اعتماد سياسة سعريه ربما تؤدي إلى عدم تحقيق هوامش الربح، إلا أنها تؤدي إلى اختفاء الشركات المنافسة[2].

ثانيا: أساليب تكوين الشركات متعددة الجنسيات*.

يوجد عدة أساليب قانونية لتكوين هذه الشركات تتمثل في:

1- الاندماج الدولي للشركات: اندماج الشركات اصطلاح قانوني له معنى متميز يدل على قيام شركة بضم شركة أو عدة شركات أخرى إليها أو مزج شريكتين أو اكثر وتكوين شركة جديدة، فالاندماج إذا له صورتان فإما أن يقع بين شريكتين قائمتين اذا وافقت إحداهما على الانضمام إلى الأخرى ويترتب عليها فناء الشركة المندمجة وزيادة رأسمال الشركة الدامجة، وإما أن يقع بطريق أعم لا يقتصر على مجرد ضم احدى الشريكتين للأخرى ولكن يترتب عليه فناء الشركتين من أجل قيام شركة جديدة على انقاضهما.

ويعتبر الاندماج أفضل وسيلة تلجأ إليها الشركات من أجل تعديل حجمها وتغيير هياكلها الاقتصادية والقانونية بما يتناسب مع ظروف السوق، ويهدف عادة إلى تخفيف النفقات العامة وتوحيد الإدارة وزيادة الائتمان ودعم القوى الاقتصادية للشركة المندمجة، وهو نوعان: الاندماج بطريق الضم، والاندماج بطريق المزج أو الاندماج بطريق تكوين شركة جديدة[3].

---

[1] - جميلة الجوزي دحماني سامية دحماني ، المرجع نفسه، ص 103.

[2] - بوبكر بعداش، المرجع نفسه، ص 109.

*- للمزيد من التفاصيل حول الموضوع أنظر: حسام الدين عبد الغني الصغير، **النظام القانوني لاندماج الشركات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط2، 2003م، ص 17.

- محسن شفيق ، **المشروعات ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية ، مطبعة جامعة القاهرة، الكتاب الجامعي، 1998، ص 664.

***- حسين محمد هند، **النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات**، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2009، ص 338.

[3] - بوبرطخ نعيمة، "**الشخصية القانونية للشركات المتعددة الجنسيات في القانون الدولي العام**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص 62-63.

ومن المتصور أن عملية الاندماج تقع بين إحدى الشركات الوليدة الداخلة في مجموعة متعددة الجنسيات والتي تعمل في بلد ما وتتمتع بجنسيته، وبين إحدى الشركات الوطنية في نفس هذا البلد، فمثل هذا الاندماج يعتبر داخلياً لأنه يتم بين شركتين من جنسية واحدة، والواقع أن الاندماج الداخلي هو أحد الأدوات القانونية التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات للقضاء على منافسيها في الدول المضيفة ولإحكام سيطرتها على السوق الداخلي في هذه الدول[1].

إن الاندماج الذي يمكن من خلاله تكوين الشركات الوليدة هو ما يسمى بالاندماج الدولي؛ أي الذي يتم بين شركتين مختلفتين من حيث الجنسية، كأن تندمج شركة أجنبية في شركة وطنية أو تندمج شركة أجنبية مع شركة وطنية لتكوين شركة وطنية جديدة. إلا أن عملية الاندماج الدولي تصادفها العديد من العقبات خاصة بسبب عدم وجود قواعد قانونية موحدة تحكمه وتنظم عملياته، وكذلك اختلاف وتباين التشريعات الوطنية فيما يتعلق بشروطه وأحكامه[2].

2- تأسيس شركة وليدة جديدة: تعمل الشركات متعددة القوميات في مجال القطاع الخاص؛ لأنها شركات خاصة مكونة كأصل عام برؤوس أموال خاصة، ويعتبر تأسيس شركة وليدة جديدة الأسلوب العادي الذ تنتهجه من أجل تحقيق عملية توطنها في الخارج خاصة الدول النامية. وما دامت هذه الشركة ستؤسس على إقليم دولة أجنبية، فإن عملية توطنها وتأسيسها يخضع للنظام القانوني الداخلي لهذه الدولة، ما يعني أن الشركة الوليدة في الأصل هي شركة وطنية[3].

ولا يثير تكوين شركات وليدة على المستوى الدولي أي صعوبة، فتكوين شركة في هذا المجال لا يتطلب إلا توافر شرطين أساسيين:

- أن يكون للشركة الأم وفقاً لأحكام قانونها الوطني الحق في تملك أسهم شركة أخرى.
- أن يكون من الممكن وفقاً لأحكام قانون الدولة المضيفة أن تتملك الشركة الوليدة بنسبة تسمح بالسيطرة عليها[4].

3- السيطرة على الشركات الوطنية القائمة: إن الشركات متعددة الجنسيات تستطيع تكوين شركات وليدة من خلال المساهمة في الشركات الوطنية القائمة في الدولة المستقبلة، فتقوم بشراء جزء هام من رأسمالها

---

[1] - أحمد عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص 126.

[2] - بوبرطخ نعيمة، المرجع السابق، ص 63.

[3] - المرجع نفسه، ص 59.

[4] - أحمد عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص 126.

بطريقة تسمح لها بالسيطرة عليها، وهي تتبع هذا الأسلوب بدوافع اقتصادية وقانونية متعددة[1].

وقد تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات للسيطرة على شركات أخرى قائمة بالفعل وتحويلها إلى شركات تابعة لها، ولعل ها الأسلوب قد يصبح ضرورياً في بعض الأحيان إذا كان الأمر يتعلق بالحصول على مواد أو سلع تنتجها الشركة المراد السيطرة عليها، حيث تصبح السيطرة على مثل هذه الشركة أمرا حيوياً ولازماً لتحقيق التكامل الرأسي. وهناك طريقتين لتحقيق هذا:

- الاستيلاء عنوة بإرغام المساهمين المسيطرين على الشركة.
- الاتفاق مع مجموعة المساهمين المسيطرة على نقل السيطرة لهم[2].

[1] – بوبرطخ نعيمة، المرجع السابق، ص61

[2] – أحمد عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص 127.

المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات كمحطة عبور للاستثمار الأجنبي المباشر.

نظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ونموه المدهش الذي تزامن وانتشار الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الدولي ونتيجة للأهمية البالغة لهاته الاستثمارات فإنها تعتبر بمثابة القناة الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات هي المحطة الأساسية للعبور لها.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: لا يوجد تعريف موحد للاستثمار الأجنبي المباشر وبالرغم من تعدد التعاريف العلمية له إلا أننا سنذكر بعضا منها كالآتي:

يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) على أنه: نوع من الاستثمارات الدولية وهو يعكس مدى كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما إلى الحصول على مصلحة دائمة لمؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي وهذه المؤسسة إضافة إلى تمتعه (المستثمر الأجنبي) بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارتها وتسييرها.[1]

وتعرف المنظمة العالمية للتجارة (OMC) بأنه: عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (بلدان مضيفة) مع نية تسييرها.[2]

ويعرفه البنك الدولي بأنه: القصد في امتلاك أصل من الأصول لعدد من السنوات مع وجود القدرة على ممارسة تأثير في تسيير هذا الأصل.[3]

من التعاريف السابقة يمكننا القول بأن: "الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل يسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى ويعطي صاحبه الحق في تملك وإدارة المشروع الاستثماري هذا فضلا عن نقل المستثمر الأجنبي لكمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية وغيرها في شتى المجالات للدولة المضيفة.

وفيما يخص قنواته التي يسلكها في حركته فهي الشركات متعددة الجنسيات والتي يعد الاستثمار

---

[1]– عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان، ط1، 2012، ص18.

[2]– زوينة ريان ، "**الشركات متعددة الجنسيات وآثارها على اقتصاد الدول النامية**"، أطروحة مقدمّة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص41.

[3]– عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص18.

الأجنبي أكسبها صفة تعدي الحدود وهو بذلك بمثابة الأداة التي تنفذها الشركة عملياتها في تعدد الجنسية.[1]

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: يتفق العديد من الباحثين على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ ثلاثة أشكال أساسية وهي:

1- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: وهي الأكثر تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تتبلور في شكل فروع للإنتاج والتسويق وغيرها، وتصب في النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة، ورغم ذلك فإن هذا الشكل من الاستثمار ظل غير مفضلا لدى الكثير من الدول النامية خوفا من التبعية الاقتصادية وما قد يحمله من مخاطر سياسية بالإضافة إلى ما قد تحمله من مساوئ الاحتكار إلا أنه في الآونة الأخيرة ونتيجة أهمية الاستثمارات الأجنبية وارتفاع عدد المنافسة بين الدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية مع تشابهها في طبيعة الامتيازات والحوافز التي تمنحها للمستثمر الأجنبي أدى لها إلى منح الفرصة للشركات المتعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا رغبة في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي[2] لهذا النوع من الاستثمارات بعض المزايا والعيوب نذكر منها ما يلي:[3]

1-1- مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل بالنسبة للدولة المضيفة:

1-1-1- المزايا:

- يساهم في خلق فرص عمل وتوفير السلع والخدمات المختلفة.
- زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة.
- يسهم في ادخال تكنولوجيا جديدة تكون قاعدة أساسية للتطوير في المستقبل.

1-1-2- العيوب:

- مخاطر الاحتكار للسوق وما يترتب عنها من تبعية سياسية واجتماعية للدولة المضيفة وخاصة الدول النامية.
- تمكن الشركات من تخفيض تكاليف الإنتاج وبيع بأسعار إغرائية ومنافسة للشركات المحلية.

---

[1]- عبد الحميد برحومة وعنتر برباش، مقال بعنوان: "**مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، 2013، ص230.

[2]- حفاف وليد، "**تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية النامية**"، أطروحة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019، ص08.

[3]- زغبة طلال، مقال بعنوان: "**واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 07، 2012، ص202.

1-2- مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل من وجهة نظر الشريك الأجنبي:

1-2-1-المزايا:

- التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول على الواردات.
- الحرية الكاملة لإدارة مشروع بمختلف أنشطته دون الرجوع لموافقة أحد.

1-2-2-العيوب:

- التخوف من الأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة والتصفية الجبرية.
- التخوف من الأخطار الناجمة من عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي داخل الدول المضيفة.

2- الاستثمار المشترك: هو استثمار يشارك فيه طرفين أو أكثر في دولتين مختلفتين بصفة دائمة، حيث لا تقتصر هنا المشاركة على امتلاك حصة في رأس المال وحسب وإنما أيضا المشاركة في الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع.[1]

ولهذا النوع من الاستثمارات بعض المزايا والعيوب، نذكر منها:[2]

2-1-مزايا وعيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة:

2-1-1-المزايا:

- يساعد على خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.
- تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني والذي يعني الرفع من درجة استقلالية هذه الدول.

2-1-2-العيوب:

- مساهمة المشروعات في تحقيق التنمية عادة ما تكون قليلة مقارنة بالأنواع الأخرى من المشروعات.
- تحقيق المنافع المنتظرة يتوقف على مدى قدرة الطرف الوطني ودرجة استعداده لمشاركة طرف قوي.

2-2-مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الشريك الأجنبي:

2-2-1-المزايا:

- يساعد في تقليل مخاطر عمليات التأميم التي قد تلجأ إليها الدولة المضيفة في بعض القطاعات.
- يعتبر وسيلة للتغلب على القيود الجمركية والتجارية المفروضة بالدول المضيفة وذلك من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير.

---

[1]- حفاف وليد، المرجع السابق، ص09.

[2]- زغبة طلال، المرجع السابق، ص201-202.

- يسهل حصول الطرف الأجنبي على القروض المحلية والمواد الأولية الخام.

2-2-2-العيوب:

- خشية الطرف الأجنبي من إقصاء الطرف المحلي له.
- الخشية من فرض بعض القيود في مجالات التوظيف ونقل الأرباح.

3- المشاريع المجمعة: يمكن له لهذا النوع من الاستثمارات أن يكون مملوكا بالكامل للمستثمر الأجنبي وأن يكون بالاشتراك، وفي كلتا الحالتين فالأمر لا يتحقق في إطار اتفاق بين الطرف المحلي والأجنبي من أجل تحقيق أهداف مشتركة، ويمكن لذلك أن يتحقق عن طريق قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات أحد المنتجات للتمكن من تجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وأكثر من ذلك قد يقوم بتزويدها بالخبرة والتكنولوجيا الحديثة اللازمة لذلك، وكل ذلك للحصول على عائد متفق عليه سلفا.[1]

وهناك بعض الصور الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر المعتمدة في الكثير من الأحيان وهي عقود الترخيص، وعقود الإنتاج، والعقود الخاصة بإدارة المشاريع الاستثمارية.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك العديد من المحددات التي تؤثر على تحركات وتمركز الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي سنلخص أهم المحددات الخاصة بالدولة المضيفة، والشركات متعددة الجنسيات والدولة الأم.

أولا: محددات راجعة للدولة المضيفة: ومن بينها ما يلي:[2]

1- حجم السوق واحتمالات نموه: حيث يعد حجم السوق واحتمالات المنو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي فكبر حجم السوق المحلي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي ومن المقاييس المستخدمة في قياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان.

2- استقرار النظام السياسي: حيث يعتبر من المحددات الرئيسية التي يتخذ على أساسها المستثمر الأجنبي قرار الاستثمار، فالمستثمرون الأجانب يفضلون النظم الديمقراطية الراسخة والمستقرة أين يضمنون الحصول على الأرباح وتقليص مخاطر الخسارة الواردة في حالة انعدام الاستقرار السياسي، لذا لا بد من استقرار النظام السياسي لأنه يؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية.

---

[1]- أبو بكر بعداش، المرجع السابق، ص 57.

[2] - زوينية ريال، المرجع السابق، ص79-81، بتصرف

أما من ناحية الاستقرار الاقتصادي فتكون أولى الخطوات للمشروعات الأجنبية هو التأكد من وجود قيود لمراقبة العملة وسهولة أو صعوبة الإجراءات الحكومية وقوانين الاستيراد والتصدير والسماح للمستثمر الأجنبي بالتملك ومدى الانفتاح الاقتصادي بالإضافة إلى استقرار المؤشرات الكلية كتلك المتعلقة بأوضاع الميزان التجاري وميزان المدفوعات من حيث العجز والفائض ومعدل التضخم والبطالة وحجم المديونية وغيرها من المؤشرات التي تشكل صورة واضحة حول درجة الاستقرار الاقتصادي.

3- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار: حيث يعتبر وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمار الأجنبية ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار لا بد من توفر عدة مقومات من أهمها:

أ- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر.

ب- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل: التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.

ج- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

4- توفر بنية أساسية مناسبة: حيث يعتبر توفرها محددا هاما ورئيسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة.

5- مخاطر البلد المضيف: يقصد بمخاطر البلد المضيف بالنسبة للمستثمر الأجنبي احتمال التعرض لخسارة أو إصابة تؤثر سلبا على أعماله، قد تكون هذه المخاطر سياسية مثلا: نشوء حرب في البلد المضيف، أو نشوء مظاهرات أو إضرابات مستمرة، وقد تكون هذه المخاطر اقتصادية كتباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف أو الارتفاع المستمر في تكاليف الإنتاج، بحيث أصبح عنصر الخطر من أهم العناصر التي يبنى على أساسها المستثمر الأجنبي قرار الاستثمار في بلد ما لأن ارتفاع نسبة الخطر لبلد ما لا يعطي الشرعية والارتياح الكافيين للضمانات والحوافز الممنوحة فكلما قلت نسبة الخطر كلما ارتفعت نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

6- الحوافز المقدمة في الدول المضيفة: وهي كل ما من شأنه تحقيق الأمن والاستقرار وتعظيم العائد للمستثمر ورأس المال معا، أو هي تلك الحوافز التي تؤدي إلى انخفاض تكاليف المستثمر سواء في مرحلة إنشاء أو تأسيس المشروع أو مرحلة مزاولة النشاط، ومن أهم صور هذه الحوافز ما يلي:

أ- الإعلانات المالية: تعتبر من أهم الحوافز التي يمكن أن تقدمها الدولة للمستثمر الأجنبي أو الوطني والتي تهدف من خلالها تشجيع المشروعات الاستثمارية على الاستثمار في المجالات المرغوب فيها بما يعينها على زيادة الإنتاج أو لتشجيعها على الإنتاج لغرض التصدير أو لتوفير مصادر التمويل الذاتي لها.

ب- الحوافز الضريبية: يقصد بها إحداث آثار إيجابية من شأنها تشجيع المستثمر الأجنبي ودفعه إلى إصدار قراره الاستثماري في البلد الذي يمنح هذه الحوافز، وتأخذ الحوافز الضريبية عدة أشكال لعل أهمها:

- الإعفاء الضريبي أو الإجازة الضريبية: معناه منح المشروعات الاستثمارية إعفاءً ضريبيا لعدد من السنوات في بداية حياتها الإنتاجية.
- الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية: ويقصد به كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية المقدرة.
- حوافز أخرى: مثل: تزويد المستثمر بمعلومات عن السوق، توفي المواد الخام، تزويد المستثمر بالمواد الأساسية من أرض ومباني ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية...إلخ.

ثانيا: محددات راجعة للشركات متعددة الجنسيات: والتي من أهمها ما يلي:[1]

1- التكاليف الإنتاجية المنخفضة: في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر الشركة ستبحث عن تعظيم أرباحها بواسطة تخفيض تكاليف عوامل الإنتاج، فالبحث عن تكاليف يد عاملة منخفضة يعتبر عامل أساسي من أجل التموقع في منطقة معينة فعند تخفيض تكلفة اليد العاملة، تكلفة الوحدة الواحدة للإنتاج ستنخفض وبالتالي اكتساب ميزة تنافسية للتكلفة وبالتالي ميزة تنافسية للسعر في الأسواق، والشركات متعددة الجنسيات لا تبحث فقط عن تخفيض تكاليف اليد العاملة، وإنما تبحث في نفس الوقت عن الإنتاجية المرتفعة لتكلفة اليد العاملة المنخفضة.

يجدر بنا الإشارة إلى أن سعر المواد الأولية يعتبر أيضا محددا مهما للاستثمارات الأجنبية المباشرة فمثلا: الشركات متعددة الجنسيات تبحث على اقتناء موارد طبيعية غير كافية في البلد الأصلي فسعر الموارد الطبيعية يؤثر على سعر الإنتاج وتنافسية الشركات وبالأخص على الشركات التي تستعمل بشكل كبير الموارد الطبيعية مثل: البترول من أجل إنتاج سلعة معينة، بالإضافة إلى هذا الشركات متعددة الجنسيات

[1]- رضا يونس بوعصيدة، المرجع السابق، ص41-46، بتصرف.

تبحث عن النظام الضريبي المنخفض الذي يسمح لها بتخفيض مستوى الضرائب المفروضة على الأرباح المحققة لفروعها بالخارج.

إن حجم كبير للإنتاج لفروع الشركات متعددة الجنسيات يتم تصديره نحو الدول ذات القدرة الشرائية الكبيرة:

إن الشركات متعددة الجنسيات تنظر أيضا إل البيئة التحتية المتوفرة في البلد المضيف (الموانئ، المطارات، الطرقات...)، فنوعية هذه المرافق تلعب دور مهم من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية بغرض إتمام العمليات الإنتاجية والصناعية.

2- **رأس المال البشري المؤهل والأصول التكنولوجية:** إن جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد معين مرتبط كثيرا بتوفر رأس المال البشري المؤهل، فالاقتصادي وونق (1990) قام بتوضيح أنه عندما يكون مستوى تأهيل رأس المال البشري في بلد معين كبير فيها سيساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر فتوفر مهارات تكنولوجية ومخزون من رأس المال البشري يعتبر شرطا أساسي من أجل استيعاب المعارف العلمية التي تم تطويرها في دول أخرى فالبلد المضيف يجب أن يتوفر فيه مخزون أدنى من رأس المال البشري والمعرفة الفنية من أجل جلب الشركات المتعددة الجنسيات التي تستعمل تكنولوجيا رفيعة.

3- **حجم السوق والطلب:** يعتبر حجم السوق الاقتصادي معين (مقاس بالناتج الداخلي الاسمي والدخل الفردي) عامل من عوامل جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالشركة متعددة الجنسيات التي تختار الاستثمار في اقتصاد يتميز بسوق متطور أي حجم السوق يكون كبير تكون مهتمة بأهمية الطلب في السوق المحلي فإذا كانت القدرة الشرائية داخل السوق كبيرة معناه مستوى الدخل الفردي مرتفع، فهذا سيؤثر إيجابا على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل أن تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتوسيع سوق بيع منتجاتها.

4- **المنافسة:** حيث أن اختيار الشركات متعددة الجنسيات للمناطق أو الدول التي تريد الاستثمار فيها مرتبط أيضا بالمنافسة في السوق، تواجد شركات أخرى بهذا السوق، وقد بينت الدراسات الاقتصادية على الشركات متعددة الجنسيات أن التموقع الجغرافي لهذه الأخيرة مهم جدا لها، ففي نظريات تموقع الشركات في المناطق يتم الإشارة أن المسافة الجغرافية تعزل الشركة عن المسافة السوقية فعدد الشركات المتواجدة في منطقة معينة يقوم بزيادة مستوى المنافسة المحلية (في بلد المضيف) وينقص من جلب شركات أخرى وعند تمركز شركات عديدة في منطقة معينة فالتفاعلات الخارجية بين المتنافسين يمكن أن تشمل مثلا: الاستفادة

من التكنولوجيا، التقسيم بين الشركات للسوق المحلي لليد العاملة، استغلال السلع الوسيطية والمناولة... ولهذه الأسباب فالشركات ستتموقع جغرافيا في منطقة معينة وليس في أخرى.

إن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبطة أيضا بالانفتاح التجاري لدولة ما، فهذا الأخير يعتبر عامل مهم من أجل جلب الاستثمار الأجنبي فالدراسات الاقتصادية في هذا المجال بينت أن أساسيات الانفتاح التجاري لدولة ما –زوال الحواجز الجمركية– مرتبطة إيجابيا مع دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إن محددات جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليست اقتصادية فقط، فيوجد محددات أخرى مرتبطة بالاستقرار السياسي للدولة المضيفة فالشركات متعددة الجنسيات تنظر أيضا إلى الاستقرار والبيئة السياسية وكذا الاستقرار الاجتماعي من أجل الاستثمار، كما أن تواجد القوانين التي تحمي الملكية الخاصة وحقوق الأفراد يحفز من جلب الاستثمار الأجنبي فالحكومة الجيدة في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر مثل: محاربة الرشوة والبيروقراطية، الشفافية والعدالة في تطبيق القوانين يوفر المناخ الملائم للقيام بالنشاطات الاقتصادية.

ثالثا: محددات راجعة للدولة الأم: وهي:[1]

1- حجم الشركة الكبير الذي يعطيها دافعا أكبر للاستثمار في الخارج.

2- القدرات التكنولوجية العالية والفنية تزيد من قدرة الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر على استثمار تلك القدرات من خلال القيام بالتوسع الخارجي.

3- الوضع الاقتصادي بالدولة الأم وما إذا كان طاردا أو جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر وكل من الدولة الأم والدولة المضيفة.

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي بالشركات متعددة الجنسيات:

تعدد الآراء التي تناولت علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات متعددة الجنسيات ويمكن تلخيص هذه الآراء كما يلي:[2]

1- الشركات متعددة الجنسيات هي تجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر: يرى أصحاب هذا الرأي أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الشركات متعددة الجنسيات والعكس صحيح، ومع ذلك يرى (Dunning

[1]– زوينة ريال، المرجع السابق، ص83.

[2]– عنترة برباش، "**أثر خطر البلد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي حالة الجزائر–تونس–المغرب**"، أطروحة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015–2016، ص50–51.

J.H) أن الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر لا يتطابقان كلية على الرغم من أنه غالبا ما يتم تعريف إحداهما بالآخر ويضيف أن هذا الرأي ليس سليما بسبب:

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يتم بواسطة وكلاء اقتصاديين، وليس من الضروري أن يتم بواسطة شركات وإن كانت هذه الاستثمارات التي تتم بواسطة هؤلاء الوكلاء ما زالت قليلة، ولكنه يظل فرضا قائما.
- قد يتم الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة أي شركة بغض النظر عن كونها تعمل في الأنشطة الخارجية أو تعمل أساسا في الأنشطة المحلية.
- إن الشركة متعددة الجنسيات عندما تقوم بالاستثمار المباشر في شركة أخرى في دولة ما فإنها تسيطر على حجم موارد أكبر من رأس المال الذي تملكه في هذه الشركة داخل هذه الدولة المضيفة أي أن دورها الاقتصادي لا يرتبط بحجم رأسمالها بل إنه يتحدد إلى حد كبير بحجم الموارد التي تسيطر عليها فعلا.

2- الشركات متعددة الجنسيات هي أداة الاستثمار المباشر في الدول الأجنبية: يرى أصحاب هذا الرأي أن المؤسسين لهم هدف واحد بعد إنشاء الشركة وهو العمل في الدول الأجنبية وهذا الرأي مردود لأصحابه لعدة أسباب منها:

- انفصال الملكية عن الإدارة أي أن المسيرين هم الذين يحددون أيهما أفضل للشركة في الخارج أو الداخل.
- رأس المال هو أحد عوامل الإنتاج، بالتالي فالأقرب إلى المنطق أن يكون رأس المال هو الأداة وليس الشركة التي تستخدمه هي الأداة، ويمكن القول أن الشركة هي الإطار التنظيمي والصيغة القانونية التي سوف تستخدم رأس المال سواء للاستثمار داخليا أو خارجيا أم الاثنين معا.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر هو أداة ميلاد الشركات متعددة الجنسيات: يرى (Kolde Endle) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أداة ميلاد ونمو الشركات متعددة الجنسيات حيث أن جوهر الشركات متعددة الجنسيات هو الإنتاج والتوزيع والأنشطة الأخرى التي تولد النتائج والأرباح.

4- أن الاستثمار الأجنبي هو أداة للشركات متعددة الجنسيات: يعني أن هذا الاستثمار المباشر ما هو إلا أداة تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات لتحقيق أهدافها وليست هي الوحيدة وإنما هو الأداة الأكثر انتشارا على المستوى الدولي.

5- العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار المباشر علاقة دائرية: حيث تقوم الشركة الوطنية بالاستثمار المباشر في العديد من الدول وبالتالي تتحول إلى شركة متعددة الجنسيات في عملياتها فكلما زاد عدد الدول التي يستثمر فيها زادت درجة تعدد جنسياتها في النشاط الذي تؤديه.

6- الاستثمار الأجنبي يضم الشركات متعددة الجنسيات: يرى أصحاب هذا الرأي أن الشركات متعددة الجنسيات لا تعني أكثر من كونها تندرج تحت عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن أصحاب هذا الرأي ينصحون بأنه من الأجدى دراسة ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يتضمن كل الشركات التي تستثمر في الخارج بغض النظر عن كونها عملاقة أم لا وبغض النظر عن مجال النشاط الذي تعمل فيه وعن عدد الدول التي تعمل فيها.

مما سبق نستطيع القول أن وجود هذه الآراء على اختلافها التي تحاول تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات دليل على وجود العلاقة، وأن دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر دوما مقرون بالشركات متعددة الجنسيات والعكس صحيح، وأن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، ويلاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات مسؤولة عن جل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.

المبحث الثالث: عموميات حول الدول النامية.

يوجد في عالمنا المعاصر دولا تمتلك جميع المقومات التي تجعلها متقدمة، ومقابل ذلك هناك دولا تتميز بالركود وضعف الأداء الاقتصادي وهي ما تعرف بالدول النامية أو المتخلفة التي تتسم بخصائص وصفات تجعل الشركات متعددة الجنسيات تستثمر فيها دون غيرها من البلدان.

المطلب الأول: مفهوم الدول النامية.

هناك العديد من المصطلحات والتعاريف والتصنيفات لوصف الدول المتخلفة والتي من بينها*:[1]

1- الدول المتأخرة: يوضح هذا التعريف الفرق بين الدول المتأخرة والدول المتقدمة، فهو مفهوم شامل لا يتضمن التأخر الاقتصادي والتكنولوجي فقط بل يشمل التأخر الحضاري والاجتماعي ويندرج ضمن هذا التعريف عدد كبير من الدول التي كونت حضارات عريقة ورفعت راية التقدم والمدنية لقرون طويلة ممتدة في تاريخ البشرية كمصر والعراق والهند، ولذلك لا يستخدم هذا المصطلح كثيرا.

2- الدول غير المتطورة أو المتخلفة: يرى العديد من الباحثين أن هذا المصطلح يشخص كثيرا حال عدد كبير من الدول المتخلفة فهو يشير إلى نسبة مفهوم التخلف والتقدم حيث أن وجود دول متخلفة مرتبط بوجود دول متقدمة، كما يشير أيضا إلى أن الدول الموصوفة بهذا المصطلح تأخرت عن الركب الحضاري في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية لأسباب مختلفة ولفترات زمنية متفاوتة، ويأخذ على هذا التعريف أنه لا يميز بين الدرجات المختلفة من التخلف، فهناك دولا حققت قدرا معتبرا من النمو ودول أخرى لا تزال تعاني من التخلف في مجالات عديدة وتتخبط في مشاكل كثيرة نتيجة الركود.

3- الدول الأقل تقدما: استخدم المهتمون بقضايا التنمية مصطلح "الدول الأقل تقدما" في مقابل الدول الأخرى "الأكثر تقدما" للتعبير عن التغيير المستمر في الدول المتقدمة والدول النامية اعتقادا منهم بأن مصطلح الدول الأقل نموا يعبر بصفة أكبر عن الحيادية العلمية، لأنه يشير إلى نسبية أكثر لمفهومي التخلف والتقدم، فهو يعتبر أن الدول توجد في درجات متفاوتة من التقدم غير أنه من الناحية الواقعية نجد بأن هناك عدد معتبر من الدول تلازم حالة الركود والتقهقر.

---

[1]- علام عثمان، "**تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الأول الأقل نموا**"، أطروحة مقدمّة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص 3-4.

* للمزيد من التفاصيل حول الموضوع أنظر: إسماعيل بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012، ص10-12.

4- الدول النامية: نظرا لتزايد انضمام عدد من دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية لعضوية مختلف مؤسسات منظمة الأمم المتحدة، تم استحداث مصطلح الدول النامية من طرف خبرات الهيئات الدولية من أجل إعطاء دفعة معنوية لحث الدول السائرة في طريق النمو على بذل مجهودات مضاعفة للخروج من دائرة التخلف ويبدوا أن المفهوم الإنجليزي للمصطلح Developing Countries أقرب للواقع حيث يشير بوضوح إلى معنى الدول التي تسير في طريق النمو، عكس مفهوم الدول النامية في اللغة العربية الذي يقترب كثيرا من معنى الدول المتقدمة، وقد لقي مفهوم الدول النامية قبولا واسعا لدى الهيئات الدولية وحكومات وشعوب هذه الدول رغم أنه لا يعبر بدقة وصدق عن حقيقة الأوضاع في كثير من الدول التي تكون في حالة ركود، كما أن صفة النمو لا تقتصر على تلك الدول المتخلفة فقط، لأن الدول المتقدمة أيضا تهدف إلى تحقيق نمو مستمر.

5- الدول الفقيرة: ويقصد بها بصفة عامة كل الدول الفقيرة التي تقل فيها الموارد والثروات فالبنك الدولي مثلا يقوم بتصنيف الدول وفقا لمستويات الدخل إلى دول غنية ودول فقيرة والملاحظ أن هذا التعريف يركز على الجانب المادي والاقتصادي دون الجانب الاجتماعي والحضاري للدول وفي كثير من الأحيان يؤدي استخدام هذا التعريف بدون تدقيق إلى الوقوع في تباينات واضحة كأن تدرج دولا غنية بمواردها الطبيعية مثل: دول الخليج الغنية بالنفط ضمن مجموعة الدول المتقدمة.

6- دول العالم الثالث: يستعمل هذا التعريف على نطاق واسع في العالم، وقد استخدم مصطلح العالم الثالث "The Third World" لأول مرة سنة 1952 من طرف الاقتصادي الفرنسي "الفريد سوفي" وهو يشير لمجموعة دول العالم الثالث التي يقل فيها متوسط الاستهلاك والرفاهية المادية للسكان عن المستوى المسجل في الدول المتقدمة على الرغم من إمكانية تحسين الأوضاع الاقتصادية فيها بوسائل معروفة وواضحة، وتمثل هذه الدول الطرف الثالث مقابل الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الاشتراكية ويغلب على هذا المصطلح الطابع السياسي أكثر من الطابع الاقتصادي، وقد لقي هذا التعريف انتشارا واسعا منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا، ونشير في هذا الصدد أن بلدان العالم الثالث تتنوع فيما بينها بدرجة كبيرة ولا تمثل كتلة متجانسة، حيث استطاعت عدة دول أن تحقق تطورا صناعي معتبر مكنها من اثبات وجودها على الصعيد العالمي كالصين والهند ودول جنوب شرق آسيا، ونتيجة لذلك ظهر حديثا مصطلح جديد يتمثل في دول العالم الرابع الذي

يطلق على الدول النامية الأقل تطورا التي لا تزال متأخرة في مجال التصنيع، كما أنها تفتقر إلى البنية التحتية الصناعية وتسجل أدنى المؤشرات الخاصة بالتطور الاجتماعي والاقتصادي.[1]

7- دول الجنوب: من الناحية الجغرافية يتم التمييز بين دول العالم الأول والثاني باعتبارها دول الشمال المتقدمة في مقابل دول الجنوب المتخلفة التي تضم دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا باستثناء اليابان والملاحظ أن دول الجنوب تشمل مجموعة عريضة من الدول المختلفة متباينة الأداء الاقتصادي كالدول المصدرة للنفط والدول شديدة الفقر.[2]

مما سبق يمكننا القول: أن الدول النامية أو المتخلفة هي دول العالم الثالث التي تمثل دول الجنوب الأقل تقدما في مقابل الدول المتقدمة، وتختلف التسمية أو التصنيف باختلاف الأهداف المراد تحقيقها.

المطلب الثاني: خصائص الدول النامية

الدول النامية هي الدول ذات المستوى المعيشي المنخفض وهي دول العالم الثالث وتتمثل خصائصها فيما يلي:

1- انخفاض مستوى المعيشة: وتتسم معظم الدول النامية بانخفاض مستوى دخلها القومي، ونظرا لأن معدل نموها السكاني يعد مرتفعا فإن معدل نمو دخلها الفردي أيضا يتسم بالانخفاض، مما يؤدي إلى عدم توفر الاسكان المناسب وندهور الصحة، وعدم وجود التعليم وارتفاع عدد وفيات الأطفال الرضع، وضعف احتمالات العمل والحياة.

2- **انخفاض إنتاجية القطاعات الخاصة:** تسود ظاهرة تدني مستوى إنتاجية العمل في عدد من الدول النامية نتيجة ندرة الموارد الرأسمالية المكملة لعناصر الإنتاج الأخرى، كالعمل والأرض ومن ثم يظهر مبدأ تناقص الإنتاجية الحدية في النشاطات الإنتاجية وخاصة الزراعية.

3- ارتفاع معدلات النمو السكاني: تسود ظاهرة ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، فمعدلات المواليد في الدول الاقل نموا مرتفعة بصفة عامة وتنحصر بين 30 و40 في الألف، بينما في الدول المتقدمة تنخفض تقريبا إلى نصف هذا الرقم[3].

4- ضيق السوق المحلية والاعتماد المتزايد على السوق العالمية: ويعود ضيق ومحدودية السوق المحلية لانخفاض القدرة الشرائية للأفراد وهذا يترتب عليه آثار سلبية في مقدمتها عدم إمكان إقامة وحدات إنتاجية

---

[1]- بوزيد سايح ، "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة**"، أطروحة مقدمّة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص14-15.

[2]- عثمان علام ، المرجع السابق، ص05.

[3] - ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ النشر، المملكة العربية السعودية،2006 ، ص85.

ذات طاقات تتسم بتدني التكاليف وفقا للمفهوم الاقتصادي، وعدم استفادتها من وفرات الإنتاج الواسع، كما أن هذه الدول تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير

المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة، ولا يكون معدل التبادل التجاري في صالحها.

5- عدم كفاية البنى التحتية: تعاني معظم الدول النامية من ظاهرة عدم كفاية وكفاءة البنى التحتية أو الارتكازية كالوسائل الصحية أو التعليمية، وضعف كفاءة الوسائل التكميلية للعمليات الإنتاجية كالنقل ووسائل التخزين والطرق وغيرها.

6- ارتفاع الأهمية بالنسبة للنشاط الزراعي: يمثل الناتج المحلي الزراعي مكانة رئيسية في إجمال الناتج المحلي في الدول النامية، كما يتصف معه النشاط الزراعي بارتفاع نسبة العاملين فيه مقارنة بالعاملين في النشاطات الاقتصادية غير الزراعية[1].

المطلب الثالث: دوافع تواجد الشركات متعددة الجنسيات بالدول النامية*.

يرجع انتشار الشركات متعددة الجنسيات بالصورة الحالية على المستوى الدولي خاصة في الدول النامية إلى عدد من الدوافع، ويمكن تقسيم أهم هذه الأسباب إلى أسباب تتعلق بالشركات نفسها، وأسباب تتعلق بظروف الدول النامية:

أولا: دوافع تتعلق بالشركات المتعددة الجنسيات.

1- تعظيم الربح: يعتبر الدافع الأساسي لهذه الشركات من وراء الاستثمار في الخارج هو تحقيق أقصى ربح ممكن، وهذا هو شأن الشركات الأجنبية بصفة عامة، وبالتالي يمكن اعتبار أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها تلك الشركات أساسا دالة متزايدة في الربح، التي تحصل عليها تلك الاستثمارات في الخارج خاصة في الدول النامية.

2- توسيع نطاق الأسواق في الخارج: إن الحفاظ علي حصة متزايدة في السوق الخارجي والبحث عن أسواق جديدة يعتبر دافعا قويا لدى هذه الشركات، في أحيان كثيرة وخاصة في حالة ارتفاع نسبة تكاليف

[1] - نوي طه حسين وآخرون، مقال بعنوان: "**إشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، أفريل 2018، المجلد1، ص 80.

النقل إلى إجمالي التكاليف ولمحاولة تلاشى القيود المفروضة على تلك الأسواق[1].

3- الحصول على المنتجات الأولية: لقد عملت الشركات المتعددة الجنسيات منذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات بالاستحواذ على المواد الأولية السطحية والباطنية، حيث عرف هذا القطاع تركيزا متسارعا، أدى إلى القضاء على الشركات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية لصالح الشركات المتعددة الجنسيات.

4- عوائق التجارة الدولية: تعتبر تكاليف النقل والاختلافات في الفوارق النقدية من العوامل الدافعة للشركات على استبدال عملية التصدير بالإنتاج في الموقع، وهذا ما يجعلها تبحث عن إنشاء فروع في بلدان أخرى حتى تقلل من العوائق المذكورة[2].

5- اختلاف الأنظمة من بلد إلى آخر: التباين في الأنظمة والأحوال الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية والبلدان، يلزم هذه الشركات على التعامل مع أفراد ووحدات ينتمون إلى بلدان تختلف عن البلد الأصلي من حيث القوانين والنظم الاقتصادية والسياسة المتبعة، وهذا يدفع ب الشركات أن تتكيف مع سياسة كل بلد[3].

ثانيا: دوافع تتعلق بالدول النامية.

ازداد دور الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها بالنسبة للدول النامية، وما يترتب على ذلك من تدفقات استثمارية مقارنة بالحصول على الموارد المالية الأخرى وخاصة القروض، وما يترتب عليها من مشاكل المديونية والدخول في مفاوضات مع المؤسسات الدولية مثل البنك النقد الدولي وأيضا مع الدول الدائنة، ولذلك أصبح الاستثمار المباشر الذي يتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات أكثر أمانا وفائدة لهذه الدول.

من العوامل التي أدت إلى انتشار الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الدولي، وبصفة خاصة في الدول النامية هو رغبة هذه الدول في تشجيع تدفق تلك الاستثمارات إليها، نتيجة لافتقارها لرأس المال اللازم لتمويل برامج التنمية، فضلا عن ذلك فإن هذه الدول تعاني من نقص كبير في الخبرات الفنية

---

*- للمزيد من التفاصيل حول الموضوع أنظر محمد عبد العزيز عجيمة واخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق والنظريات والاستراتيجية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ، ص 325، 326.

- وهبي غبريال، **الاستثمارات الأجنبية و دور الشركات متعددة الجنسيات، المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، القاهرة 20- 27 .مارس 1976 ، ص 59.

[1] - مفيدة لمزري، المرجع السابق، ص 158.

[2] - شريف جعدي وآخرون، المرجع السابق، ص 19.

[3] - جميلة الجوزي وسامية دحماني ، المرجع السابق ، ص 94.

والإدارية، التي تعوق التنمية الاقتصادية بصورة أكبر مما يعوقها ندرة رأس المال، ومن ثم تعمل الدول النامية على الاستعانة بالخبرات الأجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تقوم به خاصة الشركات متعددة الجنسيات، لذلك نجد أن الدول النامية اتخذت العديد من السياسات التي تعمل على تشجيع وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وذلك من خلال تقديمها للعديد من الضمانات والامتيازات والحوافز الضريبية والجمركية التي من شأنها تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، ما ترتب على ذلك من زيادة وانتشار الشركات متعددة الجنسيات في هذه الدول، فقد أصبحت هذه الشركات وفروعها غاية في الأهمية بالنسبة لهذه الدول، حيث تسهم تلك الفروع بأكثر من ثلث دخل قطاع التصنيع بها[1].

[1] – مفيدة لمزري، المرجع السابق، ص 158–159.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الإطار المفاهيمي العام لهذه الدراسة، وذلك بذكر مجموعة من التعريفات للشركات متعددة الجنسيات، كما أن لها مميزات وخصائص تعبر عن قوة نشاطها وعملها في الوسط الاقتصادي الدولي.

حيث تعتبر الشركة المتعددة الجنسيات هي كل شركة تستثمر في أكثر من بلد، وتخضع لاستراتيجية واحدة تأخذ على مستوى مركز هذه الشركة، وتتكون الشركة المتعددة الجنسيات من الشركة الأم، وتتفرع عنها عدة فروع تابعة لها وتعمل تحت سيطرتها، كما تميزت بمجموعة من خصائص أهمها ضخامة الانتاج والنزعة الاحتكارية والانتشار الجغرافي وغيرها ولهذه الشركات أنماطا مختلفة باعتبار تغير خصوصياتها، تتمثل في وابتكرت هذه الشركات مجموعة من الاستراتيجيات تعمل بها لضمان استمرارها وقوة نشاطها، بالإضافة إلى وجود عدة أساليب قانونية لتكوينها.

ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أنواع الاستثمارات التي تسعى السياسة الاستثمارية للحكومات إلى جلبها، فعرضنا تعريفات قدمتها بعض المنظمات والهيئات الدولية، ثم عرض الأشكال الأساسية التي يأخذها هذا النوع من الاستثمار مع ذكر مزايا وعيوب كل شكل بالنسبة للدول المضيفة، مع ذكر لمحدداته الراجعة للدولة المضيفة الراجعة للشركات متعددة الجنسيات وكذلك للدولة الأم، دون الاغفال عن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات.

وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات المعبر الأساسي عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث استطاعت هذه الشركات أن تستولي على ثلاثة أرباع الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا، وهذه الأخيرة تتمثل في تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل مشروع الاستثمار في بلد غير بلده الأصلي، فإذا تقاسم المستثمر الأجنبي (الشركة المتعددة الجنسيات) إدارة المشروع مع المستثمر المحلي تكون في حالة استثمار مشترك، وإذا سيطر المستثمر الأجنبي (الشركة المتعددة الجنسيات) كلية على إدارة مشروع الاستثمار فان ذلك يدل على الملكية الكاملة للمشروع، وبالإضافة إلى ذلك يقوم المستثمر الأجنبي بجلب موارد مالية وتكنولوجية وخبرات فنية في جميع الحالات إلى الدول المضيفة.

كما أن الشركات متعددة الجنسيات اتجهت إلى البلدان النامية بهدف الحصول على أرباح كبيرة نتيجة لانخفاض التكاليف لليد العاملة بهذه البلدان وكذا استغلال المواد الأولية بأسعار جد منخفضة بالإضافة إلى المزايا الكثيرة التي توفرها هذه البلدان.

الفصـل الثانـي

الشركات متعددة الجنسيات... اقتصاديات الدول النامية.. دراسة في التأثير.

المبحث الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على المتغيرات الاقتصادية الجزئية.

تمهيد:

تمثل الشركات متعددة الجنسيات قوة كبيرة في الاقتصاد العالمي وتحتل مكانة أقوى في البلدان النامية ، حيث أن هذه الشركات لها تأثير في مختلف مجالات الحياة: الاقتصادية، السياسية والاجتماعية الأمر الذي يشكل في العشريات الأخيرة موضوع تفكير في العالم كله لأطراف عديدة وميادين عدة إذ أصبح انشغال بالغ الأهمية ويحظى باهتمام أشد من طرف المفكرين لقيامهم بدراسات نظرية وميدانية مكثفة حول موضوع آثار ومخلفات نشاط الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية، وسنسلط الضوء في هذا الفصل على تأثير الشركات متعددة الجنسيات على النشاط الاقتصادي للبلدان النامية المضيفة سواء فيما يخص المتغيرات الاقتصادية الكلية أو الجزئية وفقا لمبحثين:

المبحث الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على المتغيرات الاقتصادية الجزئية.

المبحث الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

يوجد إجماع على أن الشركات متعددة الجنسيات هي اللاعب الرئيسي في الاقتصاد الدولي اليوم[1]؛ حيث أصبح المجتمع الدولي أمام ظاهرة اقتصادية جديدة[2]، بمقدورها أن تؤثر على جوانب عديدة للاقتصاد العالمي والوطني على السواء[3]، وفيما يلي سنوضح تأثير هذه الشركات على المتغيرات الاقتصادية الكلية لاقتصاد الدول النامية بشي من الإيجاز.

المطلب الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على النقد الأجنبي وميزان المدفوعات.

أولا: النقد الأجنبي: إن الاستثمار الأجنبي المباشر والذي تقوم به في الغالب الشركات متعددة الجنسيات يؤثر على انتقال النقد الأجنبي، بوصف الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أوجه العولمة الاقتصادية، التي تعني اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات ورؤوس الاموال والقوى العاملة... الخ. حيث وردت وجهتان متعاكستان عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي داخل الدول المضيفة، ويمكن اجمال هاتين النظرتين فيما يلي[4]:

يرى رواد المدرسة الكلاسيكية أن وجود مؤسسات الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي للخارج، مقارنة بالتدفقات الداخلة لهاته الدول، ويرجع ذلك إلى كبر التحويلات التي تتم في شكل أرباح وأجور العاملين الأجانب وغيرها مقارنة بصغر حجم رؤوس التي تجلبها هذه المؤسسات عند بداية المشروع الاستثماري.

بينما يرى أصحاب المدرسة الحديثة أن مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر تساعد على زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، لما تتمتع به من موارد مالية ضخمة وقدرتها على الحصول على رؤوس الأموال من أسواق النقد الأجنبي لسد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدولة من الأموال لتمويل التنمية، وبين حجم المدخرات والأموال المتاحة حاليا، كما أن وجود هذه المؤسسات يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية المقدمة من الدول الأم والمنظمات الدولية.

---

[1] – طلعت جياد لجي الحديدي، **مبادئ القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية (العولمة)**، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص 198.

[2] – شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2020، ص 47.

[3] – أبو بكر بعداش، المرجع السابق، ص 113.

[4] – أنظر: عبد السلام أبو حقف، **اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2003، ص440-441.

وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤثر إيجابا على النقد الأجنبي في الدولة المضيفة، إذا كانت التدفقات النقدية الداخلة أكبر من التدفقات النقدية الخارجة، ويبقى على الدولة المضيفة أن تسعى للاستفادة من هذا الأثر الإيجابي من خلال:

- الاتفاق مع مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر على اعادة استثمار جزء معتبر من الارباح المحققة.
- العمل على جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الكثافة الرأسمالية.
- العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية ذات الملكية المشتركة بدلا من الملكية المطلقة للمستثمر الأجنبي.

ثانيا: ميزان المدفوعات: انطلاقا من أن ميزان المدفوعات هو سجل يتضمن في أهم أقسامه تسجيل كل حركة رؤوس الاموال طويلة الأجل، فهو شديد التأثر بنشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات، علما أن هذا التأثير لا يظهر في الآجال القصيرة ولكنه يظهر بعد أن تؤتي المشروعات الاستثمارية ثمارها ونتائجها وتحقق ما كان منتظرا منها من أرباح.

وتعتبر الشركات العالمية متعددة الجنسيات مصدرا هاما للأموال التي تساعد الدول الأم على الحفاظ على استقرار موازين مدفوعاتها[1]، من خلال دخول رؤوس الأموال إلى الدولة المضيفة والأرباح والفوائد المحمولة في إلى هذه الشركة في مقرها الأم[2]، وتتوزع مجموعة الاثار التي تحملها الشركات العالمية على ميزان المدفوعات على أوجه عديدة، بعضها إيجابي والبعض الاخر سلبي، ويرجع تحديد سلبية وإيجابية كل منها إلى السياسات المتبعة من لدن الدولة المضيفة ونظرتها إلى نشاط هذه الشركات، فبعض الحكومات تصنع مجموعة من السياسات التي تعتبر حاجزا يحول دون تحوي الشركات لكل الأرباح إلى البلد الأم، كرفع نسبة الضرائب عليها مثلا، وحكومات أخرى لا يهمها حجم الارباح المحققة ولا المحولة بقدر ما يتركز اهتمامها على دفع عجلة النمو، عن طريق الاستفادة من خبرة هذه الشركات في تنمية القدرات الفنية والتكنولوجيا للشركات المحلية، وتستفيد منها أيضا في تنويع سلعة التصدير وإحقاق مبدأ إحلال الواردات. ومهما تكن السياسات المتبناة من طرف الحكومات خاصة حكومة الدول المضيفة، فإن الشركات العالمية متعددة الجنسيات تحاول جاهدة الدفاع عن مصالحها الربحية، قبل أن تتطلع إلى أوجه الإفادة بالنسبة

[1] – أبو بكر بعداش، المرجع السابق، ص 127.

[2] – هشام منصور الهاشم، المرجع السابق، ص 46.

للأطراف الأخرى[1]، وكما اشرنا آنفا فإن أثر الشركات على ميزات المدفوعات له سلبياته كما له إيجابياته والتي نعرضها مختصرة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): جوانب التأثير الإيجابية والسلبية للشركات متعددة الجنسيات على ميزان المدفوعات.

الآثار الإيجابية	الآثار السلبية
دخول رؤوس الأموال في المرحلة الأولى للاستثمار وربما جلب رؤوس أموال أخرى لاحقة.	موارد القرض الداخلة من المحتمل أن تنخفض هذا إذا ما كانت الشركة الأجنبية تمول من طرق السوق المحلي.
تطوير الصادرات وضمانها من قبل شبكة من المؤسسات سواء نحو دولة ثالثة أو إلى البلد الأصل.	إعادة إلى الوطن الأم الأرباح ودفع الفوائد، وأرباح الأسهم.
تخفيض الواردات وتعويضها بإنتاج الفرع الأول أو الشركة التابعة.	نمو الواردات إذ ما كان العرض المحلي لا يغطي احتياجات الشركة الأجنبية (خاصة من المواد الأولية.

المصدر: شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 1، 2014، ص77.

تبقى البلدان النامية بعيدة كل البعد من تحقيق الإفادة الكاملة في ظل نظام العولمة، باعتبار أن الشركات متعددة الجنسيات هي شركات ضخمة ولها القوة والقدرة على تجاوز السياسات التي تضعها الحكومة من أجل فرض القيود على تحويل الأرباح وهكذا أمكن للشركات متعددة الجنسيات من مواصلة فرض قوانينها وأوامرها على حكومات الدولة النامية والتحكم في اقتصادياتها ومقاضاتها حتى*.

المطلب الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات النمو الاقتصادي والتضخم.

أولا: النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن ظاهرة حديثة نسبيا تعبر عن الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي أو متوسط دخل الفرد الحقيقي، مما يؤدي إلى تحسن في مستوى

[1]– أبو بكر بعداش، المرجع السابق، ص 127.

المعيشة[1].

ويعتبر النمو الاقتصادي إحدى المشكلات الاقتصادية التي تواجه أقطار العالم في بحثها المتواصل عن طريقة يمكن بواسطتها تحقيق مستويات أعلى للمعيشة لسكانها، وهي لذلك تسعى في لرفع مستويات النمو في إمكانياتها الانتاجية بدر ما تسمح لها مواردها وما يواجهها من مشكلات أخرى*.

حيث تؤثر الشركات متعددة الجنسيات على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن هذه الأخيرة قد تتأثر بمعدل النمو الاقتصادي للبلد المضيف، وقد اختلف الاقتصاديون في تحديد طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، بينما الاقتصاد الذي ينمو بنسب منخفضة لا يجذب هذا النوع من الاستثمار.

كما أن التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يؤدي على إحداث نمو اقتصادي مرتفع والعكس صحيح؛ أي أن التدفق الضئيل لهذا الاستثمار يؤدي إلى نمو اقتصادي ضعيف[2].

وقد تطرق الاقتصاديون قديما وحديثا إلى كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلد المضيف له وبيان طبيعة العلاقة بينهما، حيث لا يتسع المقام لعرض آرائهم* هنا، ويضم الادب الاقتصادي التجريبي العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر والتي سنتطرق إلى البعض منها[3]:

لقد ركزت العديد من الدراسات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع والنمو الاقتصادي في الدول النامية المضيفة، إذ تم إجراء

---

*- أنظر: أسامة السيد شندي، **الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد المصري**، النشرة الاقتصادية لبنك مصر، العدد2، 1999، ص50.

[1] - شوقي جباري، "**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حال الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015، ص 90.

*- أنظر: سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي، كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق؟**، الدار العلمية الدولية والثقافية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص41.

[2] - عبد الكريم بعداش، "**الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص108.

*- للاطلاع على آراء مختلف المدارس الاقتصادية أنظر: هند سعدي، "**أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية**" ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص 78-84.

[3] - شوقي جباري، مقال بعنوان: " **تدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات بين المخاطر والمكاسب على الدول النامية**"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد01، 2014، ص 73-74.

عدة دراسات على الصين وماليزيا وسنغافورة وتايلاند، بينت تلك الدراسات أن النمو الاقتصادي في تلك الدول تأثر بالتغيرات السياسية المحلية التي تتجه إلى احلال نظام السوق وتحرير قواعد وقيود الاستثمار، كما توصلت إلى ان الاستثمار الأجنبي المباشر أثر على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة، حيث ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الاسواق العالمية.

وفي ذات السياق توصلت إحدى الدراسات التي اختبرت نموذج " سولو" للنمو ضمن الاقتصاد التايواني، وبالاعتماد على دالة كوب دوكلاس إلى أن سبة مساحة كل من رأس المال المادي ورأس المال البشري في زيادة الدخل بلغت 32 % 29 % على الترتيب، كما نتج على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري حدوث تحسن في البحوث والتطوير والتقدم التكنولوجي، ومن خلال ما تقدم لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل فكرة نموذج "سولو" القائمة على أهمية الرأس المال البشري والتقدم التكنولوجي في خلق نمو اقتصادي متواتر.

كما أكد Hong في هذا المجال من خلال دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كوريا مدى تأثير نقل التكنولوجيا والمهارات الادارية المصاحبين له، وقد أوضحت الدراسات نجاح قطاع الانتاج الكوري في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال استفادته من التكنولوجيا والمهارات الادارية من جراء تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتشير دراسة أخرى إلى الدور المهم للاستثمارات الأجنبية المباشرة على نمو الاقتصاديات المضيفة ... وأن انفتاح هذه الاقتصاديات على الرأسمال الأجنبي في شكل استثمارات مباشرة يسمح للبلدان الفقيرة (ذات دخل حقيقي فردي ضعيف) باستدراك البلدان الغنية بسرعة[1].

ثانيا: التضخم: يعرف التضخم بأنه عبارة عن حالة اقتصادية نقدية ناتجة عن زيادة كملية النقود في الاقتصاد مقارنة بكمية السلع والخدمات (أي بمعدل اكبر من نمو الانتاج)، مما يؤدي إلى زيادة حجم الانفاق الكلي وبالتالي زيادة الطلب الكلي، وحدوث خلل بين العرض والطلب مما تنتج عنه زيادة حادة في المستوى العام للأسعار، خلال فترة زمنية معينة[2].

وباعتباره أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية فإنه يؤثر ويتأثر بنشاط الشركات متعددة الجنسيات، حيث أن هذه الاخيرة قد تؤدي عن طريق استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التخفيض من حدة التضخم؛ إذا

[1] – عبد الكريم بعداش، المرجع السابق، ص 109.

[2] – برحومة سارة، "**أثر السياسات الاتفاقية على التضخم في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020، ص 68.

أسهم في توفير السلع الاساسية اللازمة لسد الطلب المتزايد في السوق المحلية، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تقليص التضخم العائد لحجم الطلب أو ما يسمى بتضخم سحب الطلب، الذي ينشأ عن التزايد في حجم الطلب مقابل عرض ثابت من السلع والخدمات المتاحة في المجتمع، فعند وجود نقود كثيرة وبالمقابل سلع قليلة في الأسواق فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار باستمرار مما يخلق تضخما ملموسا[1].

أما فيما يخص تأثير التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر فيمكننا القول:

تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية وهذا مالا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر لأن التكلفة والنسبة للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل[2].

فالتضخم يعمل على توجيه رؤوس الاموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل انتاجية اي تتجه إلى انتاج السلع والخدمات التي ترفع أسعارها، وذلك من اجل تحقيق معدلات عالية من الارباح؛ أي الاستثمار في المشاريع التي تدر اكبر ربح ممكن مما يؤدي بالمستثمر الأجنبي المباشر الاستثمار في أنشطة قصيرة الاجل ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الاجل، وهذا ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية[3].

عموما تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقض رؤوس الأموال المستثمرة سواء كانت أجنبية او محلية، وفي حالة استمرارها في الارتفاع لا تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فقط بل تتعدى إلى رؤوس الأموال المحلية.

وقد أوضح كل من Schneider andfrey في دراسة سنة 1985 عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر؛ نظرا لأن ذلك يمثل مؤشر عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة، ومن ثمة يمثل ذك مخاطر للمستثمرين في شكل توقعات سياسات غير مرغوبة كما بين Nunnen hamp سنة 1997 في دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية للدول (كولومبيا، تشيلي، كوستاريكا) قد تمكن من تخفيض معدلات التضخم دون 20 منذ سنة 1984 قد حقق نجاحا ملحوظا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[4].

---

[1] – عنترة برباش، المرجع السابق، ص24.

[2] – هند سعدي، المرجع السابق، ص24.

[3] – فاروق سحنون، "**قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التيسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص 99-100.

[4] – المرجع نفسه، ص100.

المطلب الثالث: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على العمالة والاستهلاك.

أولا: العمالة: تشكل البطالة إحدى أهم المشكلات مستعصية الحل التي تواجه مانعي القرار في كل بلدان العالم وفي البلدان النامية تحديدا، وقد سطرت لها الخطط واعدت لها البرامج والآليات المختلفة لمعالجتها بعدما بلغت معدلات البطالة مستويات قياسية اثقلت كاهل اقتصاديات هذه البلدان، والتي تسعى جاهدة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لخلق فرص عمل جديدة ومتزايدة[1].

والجدير بالذكر أنه قد تم وضع عدة اعتبارات وافتراضات تتناول كيفية تأثر الشركات متعددة الجنسيات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة والتي من بينها[2]:

1- إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى خلق علاقة متكاملة بين اوجه النشاط الاقتصادي في الدول المضيفة، من خلال تشجيع المواطنين على انشاء مشاريع لتقديم الخدمات المساعدة واللازمة للشركات متعددة الجنسيات، مما يؤدي إلى زيادة عدد المشاريع الوطنية الجديدة وتنشيط صناعي المقاولات وغيرها والتي ينشأ عنها خلق فرص جديدة للعمل.

2- إن دفع المستثمر الأجنبي للضرائب المستحقة على الأرباح التي يجنيها يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن هذه الزيادة في العوائد سوف تمكن الدولة من التوسع في انشاء مشاريع استثمارية وصناعيي وخدمية جديدة، وبالتالي خلق فرص جديدة للعمل.

3- إن توسع الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطاته مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سيؤدي مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق التي تنشأ فيها تلك الاستثمارات.

4- كما يمكن أن تؤدي الشركات متعددة الجنسيات إلى تحسين ظروف العمال من حيث زيادة انتاجيتهم وتحسين مستوى أجورهم.

5- تساهم الشركات متعددة الجنسيات في علاج ظاهرة استنزاف العقول البشرية؛ حيث تجد العمالة ذات الكفاءة والخبرات المميزة الفرصة للعمل في المشروعات الأجنبية بدلا من الهجرة إلى الخارج.

6- تساهم الشركات متعددة الجنسيات في زيادة القيمة المضافة ومستويات التشغيل في الانشطة الاقتصادية الاخرى المرتبطة بعلاقات التشابك أمامية وخلفية مع المشرع الأجنبي.

إلى جانب هذه الآثار الإيجابية هناك آثار سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة حيث[3]:

---

[1] - جمال بلخباط، "**جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص 113.

[2] - زوينة ريال، المرجع السابق، ص213.

[3] - وليد حفاف، المرجع السابق، ص38-39.

يتم انتقاد تأثير مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة على أساس انها لا تسهم بدرجة ملموسة في توفير فرص العمل، التي يمكن أن تجد من البطالة واسعة الانتشار فيها وفي كافة أشكالها وفي المجالات المختلفة؛ لأنها تستخدم في الغالب أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال ولا تستخدم إلا عمل محدود، وسبب التطور النسبي لما تستخدمه من أساليب إنتاج ووسائل إنتاج فإنها تتطلب نتيجة ذلك عمل نوعية أعلى، وهو الذي لا يتوفر في الدول النامية، وتعتمد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر على استيراده من الخارج مع هذه الاستثمارات وهو الأمر الذي يحدد من فرص استخدام العمل بدرجة كبيرة.

كذلك الأمر لا يقتصر على مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بل يمتد لشمل المشروعات المحلية، التي تحاول تقليد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في استخدام فنون انتاجية مكثفة لرأس المال والتي لا تتناسب وأوضاع الدول النامية، ولأنها انتجه في الدول المتقدمة تقل حاجتها للعمل، وفي حاجتها لعنصر العمل فمن نوعية أعلى لا يتوافر عادة في الدول النامية، ولذلك يتم الاعتماد في توفيره على الخارج.

ثانيا: الاستهلاك: تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا في ترسيخ مفهوم الإنسان الاقتصادي ونشر القيم الاستهلاكية[1]، حيث تؤثر مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الأنماط الاستهلاكية في الدول المضيفة، على اعتبار أن هدف هذه المؤسسات هو تحويل أفراد الدول المضيفة من مجرد مستهلكين للسلع والخدمات التي تنتجها وتروجها على نطاق عالمي، ويمكن ملاحظة ذلك من أن " البيتزا هات" و" الهامبرجر" و"دجاج كنتاكي" وغيرها أصبحت من المنتجات المنتشرة في كل الدول، والتي كان وراء نشرها الشركات متعددة الجنسيات[2].

وبالتالي فقد تكون لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية على أنماط الاستهلاك في الدول المضيفة والمتمثلة في*:

- قد تتعارض أنماط الاستهلاك التي تفرضها المؤسسات الأجنبية مع ضوابط الاستهلاك في الدول المضيفة.

- قد يؤدي فرض أنماط جديدة من طرف المؤسسات الأجنبية إلى اضعاف المدخرات المحلية بسبب متابعة المستهلكين لكل ما هو تحسيني وكمالي وجديد.

---

[1]- أحمد عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص 131.

[2]- جابر سطحي، المرجع السابق، ص25.

*-للمزيد من التفاصيل أنظر ل: محمد عبد العزيز عبد الله، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي**"، دار النفائس، الأردن، 2005، ص 137.

- قد ننتج المؤسسات الأجنبية سلع وخدمات تعكس احتياجات قلة من المستهلكين أصحاب الدخل المرتفع، ولا تستجيب لإشباع الحاجيات الأساسية للطبقة الواسعة من أفراد المجتمع في الدولة المضيفة.

إن احتكاك المجتمعات النامية بالعالم المتقدم نقل اليها قيم وسلوكيات استهلاكية غريبة وجديدة، تؤثر على تنميتها وتضعها امام تحدي الانفتاح على الخارج دون تضييع أساسيات ثقافتها المحلية[1].

[1]- مصطفى عبد اللطيف وسانية عبد الرحمان، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط1، 2014، ص 286.

*- للمزيد من التفاصيل حول الموضوع أنظر: رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر**، دار الاسلام للطباعة ونشر، مصر، ص 37.

المبحث الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على المتغيرات الاقتصادية الجزئية.

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تبدو من خلال آثاره على الدول المضيفة له وخاصة الدول النامية فالاستثمار الأجنبي المباشر يوفر العديد من المزايا، التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها مثل الحصول على التكنولوجيا المتقدمة، وهناك العديد من المبررات للاعتقاد بأن الشركات متعددة الجنسيات تمثل قاطرة هامة للنقل المباشر وغير المباشر للتكنولوجيا، وهذا يمكن تعريفه بمفهوم واسع ليشمل ليس فقط نقل المعرفة العلمية، ولكن أيضا نقل المهارات التنظيمية والإدارية والتسويقية إذا ما أحسنت الدولة المضيفة إدارة النشاط الاقتصادي ككل بما فيه نشاط الشركات الأجنبية*. وهذا ما نعرضه في هذا المبحث، من تأثر هذه الشركات على التكنولوجيا والبحث والتطوير، بالإضافة إلى الادارة والتنمية الادارية.

المطلب الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التكنولوجيا.

إنه من غير الممكن التحدث عن الشركات المتعددة الجنسيات دون ربطها بعامل التكنولوجيا، والذي يؤدي دورا في عملية إضفاء تعدد الجنسية على الشركة، فنظرا لتمتعها بوسائل مالية وفنية بالغة وامتلاكها للجانب الأكبر من الأموال المخصصة للبحث والتطوير، والتي تؤدي نتائجها إلى تحقيق مزايا تكنولوجية تسمح لها بأن تمد إنتاجها، وأن توسع أسواقها على النطاق العالمي وتسعى الدول النامية لاكتساب هذه القوة التي تتمتع بها هذه الشركات، من التطور التكنولوجي والبحث والتقنية الحديثة لخدمة التنمية، خاصة في ظل موجة الاستثمارات التي تجتاح كل بلدان العالم اليوم والتي أصبحت المصدر الأساسي للتكنولوجيا والتقنيات العالية.

قد تكون عملية نقل التكنولوجيا في الأدبيات الاقتصادية، الآلية الرئيسية التي من خلالها توجد ذريعة لتواجد شركات أجنبية يكون لها بالغ الأثر الإيجابي في اقتصاديات الدول النامية المضيفة. وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات المصدر الرئيسي للبحث والتطوير في العالم المتقدم، ومستوى التكنولوجيا المتواجد لديها بشكل عام أعلى مما كانت عليه في البلدان النامية. لذلك تعد الشركات المتعددة الجنسيات قادرة على توليد تأثير كبير جدا في التكنولوجيا[1].

فالشركات متعددة الجنسيات تقوم بدور فعال ومؤثر في أحداث الثورة التكنولوجية، نظرا لما تتمتع به من إمكانيات وموارد مادية وبشرية ضخمة، تخصصها للبحث والتطوير في الوصول إلى الاختراعات الحديثة والاحتفاظ ببراءات الاختراع وتسويقها عبر انحاء العالم، فما تخصصه الشركة الواحدة من الشركات متعددة

[1]- شوقي جباري، " تدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات بين المخاطر والمكاسب على الدول النامية المرجع السابق، ص 72.

الجنسيات الكبيرة يفوق بمراحل ما تخصصه الكثير من دول العالم، حتى انه يمكن القول ان هذه الشركات هي المستفيد الأول مما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، لأن الغالبية العظمى من تكنولوجيا العالم تبتكرها وتتملكها الشركات متعددة الجنسيات[1].

ولعل من أبرز الأدوات لنقل التكنولوجيا نجد الاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما وأن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر المصدر الرئيسي للبحث والتطوير في العالم المتقدم، لأن إجمالي نفقاتها على البحث والتطوير يعادل حوالي 80 % من مجموع النفقات المخصصة لهذا الغرض في كافة أنحاء العالم؛ وتأمل البلدان النامية من خلال تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار داخلها من توليد الآثار غير المباشرة لنقل التكنولوجيا المصاحبة لها[2].

وتتمثل الأطراف الوسيطة في عمليات نقل التكنولوجيا في النقاط الآتي ذكرها:

– المؤسسات المالية ومنظمة التجارة العالمية، وهي عبارة عن طرف غير مباشر باعتبار أنها تفتح المجال أمام تنقل الاستثمارات ومعها تنتقل التكنولوجيا، ومن جهة ثانية تعمل على حمايتها عن طريق ضمان حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.

– الشركات الصناعية، وتلك التي تعمل في قطاع الصناعة، استخراجية كانت أو تحويلية وهي في الحقيقة العامل الفعال في عمليات تحويل التكنولوجيا نحو البلدان المضيفة للاستثمارات.

– المنتجون للتجهيزات، وهم الذين يساهمون بشكل واسع في هذا النقل، حيث توجه هذه التجهيزات نحو تطوير تقنيات الإنتاج.

– الأطراف المتاجرة في تقنيات الإنتاج الحديثة، وهي تسعى دوما نحو تحقيق الأرباح والمكاسب، عن طريق بيعها للابتكارات والبحوث العلمية[3].

يتوقف تأثير التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي على مدى مساهمتها في إحداث عوائد لدى الشركات المحلية أو ما يسمى بالآثار الخارجية الموجبة، وعلى مدى الإحلال أو التكاملية بين التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا المطبقة في الشركات المحلية في الدول المضيفة[4].

---

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، لمرجع السابق، 201.

[2]– عبد الكريم بعداش، المرجع السابق، ص 117.

[3]– بوبكر بعداش، المرجع السابق، ص 134.

[4]– شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، المرجع السابق، ص 134-135.

كما يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على إيجاد منافسة بين فروع الشركات الأجنبية والشركات المحلية. وتعتبر هذه المنافسة ضرورية لشيوع وانتشار التكنولوجيات، وبصفة خاصة في ظل حماية الشركات المحلية من منافسة الواردات، ويقدم المستثمرون الأجانب شكلا من تدريب العمالة، والتي لا يمكن أن تتحقق أو تتوافر في الشركات المحلية أو عن طريق شراء التكنولوجيا من الخارج[1]..

وقد أكدت الكثير من الدراسات المعدة عن الصين على الدور المحوري لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو المبهرة التي شهدتها الصين خلال العقدين الأخيرين، فقد ترتب على نقل التكنولوجيا الارتقاء بمستوى الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الصيني ككل، وكذا على مستوى كفاءة أداء العنصر البشري.

وفي دراسة هامة أجريت على عدد من الدول من بينها الهند لوحظ أن هناك فرصة كبيرة لنقل التكنولوجيا من خلال هجرة العاملين من الشركات الأجنبية العاملة بالهند للعمل في شركات وطنية، أو لإنشاء شركات خاصة بهم كما هو الحال في صناعة البرمجيات الهندية.

على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين نقل التكنولوجيا وتواجد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، ولكن يترتب عليها في الواقع وجود آثار سلبية تتمثل في اتخاذ التكنولوجيا وسيلة للسيطرة على أسواق الدولة المضيفة، وارتفاع تكاليف التكنولوجيا الموردة، بالإضافة إلى عدم ملائمة التكنولوجيا الموردة لمتطلبات التنمية في هذه الدول[2].

ووفقا لدراسة: *Roolaht* و *Vissak* لعام 2005 فإن دخول التقنيات المصاحبة للشركات متعددة الجنسيات إلى البلد المضيف تؤدي إلى انخفاض مصلحة الشركات المحلية في إنتاج التكنولوجيات الجديدة، وبالتالي التأثير سلباً على النمو الاقتصادي، كما يضيف Sen أن الشركات المتعددة الجنسيات قد يكون لها رد فعل سلبي لاستضافة البلد المضيف لأنشطة البحث والتطوير، نظرا لرغبتها في الحفاظ على ميزتها التكنولوجية أطول وقت ممكن مقارنة بالشركات المحلية [3].

[1]- عبد الكريم بعداش، المرجع السابق، ص 117.

[2]- معنصر يعقوب، المرجع السابق، ص 101.

[3]- شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، المرجع السابق، ص 139-141

المطلب الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على البحث والتطوير.

تعرَف منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير OECD البحث والتطوير على أنه:" العمل الابداعي الذي يتم على اساس نظامي بهدف زيادة مخزون المعرفة، بما في ذلك معرفة الانسان والثقافة والمجتمع، واستخدام مخزون المعرفة في إيجاد تطبيقات جديدة.

حيث تعتبر الشركات متعددة الجنسيات المصدر الرئيسي للبحث والتطوير في العالم المتقدم، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول المتقدمة، وإن قوة الشركات متعددة الجنسيات تكمن في إحكام طوق هيمنتها على العلم والتكنولوجيا ضامنة وضعا احتكاريا تستغله إلى أبعد الحدود في تحقيق الأرباح، إن احتكارها هذا يمكنها من استغلال نقل التكنولوجيا وهو منبع قوتها المالية [1].

كما أن أهم مميزات هذه الشركات أنها تعطي أهمية كبيرة للاستثمار في مجال البحث والتطوير، الذي يعمل على خلق فرص ملائمة ومناسبة جديدة للاستثمار بتحسين الإنتاج الصناعي لها وتطوير منتجاتها وتقليل تكاليف الإنتاج، مما يعرض المنافسين الاخرين المتواجدين في السوق الدولية إلى مخاطرة كبيرة وضغوط متزايدة وبما يدعم وجود الشركات متعددة الجنسيات في السوق الدولية، ومن ثم إزاحة المنافسين لها والسيطرة على الاسواق الدولية للسلع المنتجة من قبل هذه الشركات[2].

بلغ نصيب الشركات المتعددة الجنسيات قرابة النصف من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير، وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق بعض الشركات الكبرى على البحث والتطوير يفوق على ما تنفقه الكثير من البلدان، وعلى سبيل المثال قامت الشركات وهي: فورد، فايزر، دايملر، طرايزلر، سيمتر، تويوتا، جنرال موتورز، بإنفاق أكثر من خمسة مليار دولار سنة 2003 على البحث والتطوير، وهو المبلغ الذي لم تصل إليه جل الدول النامية عدا البرازيل، الصين وكوريا الجنوبية، تايوان. وتمثل فروع هذه الشركات الكبرى أهم الأدوار في كثير من الأنشطة وبرامج البحث والتطوير بالبلدان المضيفة؛ حيث ارتفع الإنفاق على البحث والتطوير بالنسبة للفروع على مستوى العالم من 30 مليار إلى 67 مليار دولار بين عامي1993 و 2002 وأسفرت الدول النامية بنسبة هامة من هذه الزيادة إذ ازداد نصيب الفروع المتوطنة في الدول النامية من2% إلى 18% بين عامي 1996 و2002[3] .

---

[1]- شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، المرجع السابق، ص49.

[2]- فائق جمعة حمزة العبيدي، مقال بعنوان " **تأثير دور الشركات المتعددة الجنسيات على حركة الاقتصاد العالمي**"، المجلة العلمية لكلية التربية، العدد 8، 2003، المجلد 1، ص 50.

[3]- بيوض محمد العيد، المرجع السابق، ص 13-14.

في عام 2018 استثمرت المؤسسات المتعددة الجنسيات ضمن أعلى 100 مؤسسة في قائمة الأونكتاد أكثر من 350 بليون دولار في أنشطة البحث والتطوير، وهو ما يمثل اكثر من ثلث مجموع انشطة البحث والتطوير الممولة من الاعمال التجارية، والمؤسسات المتعددة الجنسيات في مجال التكنولوجيا والصيدلة والسيارات هي أكبر المنفقين وكثافة البحث والتطوير (بالنسبة للمبيعات) لأعلى 100 مؤسسة متعددة الجنسيات في البلدان النامية تقل عن ذلك بكثير[1].

ويتسم الاستثمار التأسيسي الدولي في انشطة البحث والتطوير بكبر حجمه واستمرار نموه، وخلال السنوات الخمس الاخيرة أعلنت المؤسسات المتعددة الجنسيات عن 5300 مشروع للبحث والتطوير خارج اسواقها الأصلية، أي يمثل اكثر من 6 في المائة من جميع مشاريع الاستثمار التأسيسي المعلنة، وزيادة من 4000 مشروع في السنوات الخمس السابقة، وتحصل الاقتصاديات النامية والاقتصاديات الانتقالية على 45 في المائة من هذه المشاريع، ومعظم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المتصلة بالبحث والتطوير توجد في انشطة تصميم وتطوير واختبار ذات قيمة مضافة، أدنى نسبيا بدلا من البحوث الاساسية[2].

المطلب الثالث: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الإدارة والتنمية الادارية *.

يؤكد العديد من الاقتصاديين ان المهارات التقنية والإدارية نادرة في الدول النامية، وعليه فإنه يمكن تسوية هذا الوضع في الدول المضيفة؛ بأن تتحمل الشركات متعددة الجنسيات مسؤولية ادخال رأس المال البشري في هذه الدول وذلك في صورة تعيين اداريين مدربين تدريبيا جيدا، وبالإضافة إلى هذا فان ادخال التكنولوجيا الجديدة في الدول المضيفة يزيد من امكانية الانتاج في هذه الدول[3].

وتتوقف درجة نجاح البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيا من الشركات الأجنبية على مدى ما تقدمه من تسهيلات لهذه الشركات وكذلك مدى تعاونها معها وأشكال الاستثمار المسموح بها لهذه الشركات وأساليب تنظيمها وتوجيهها وإدارتها[4].

وإذا رجعنا إلى الشركات المتعددة الجنسيات نجد أن استراتيجيتها تتطابق مع آليات عملها، فبالرغم من عدم اختلاف القرارات التي يتخذها المستثمرون الأجانب من حيث الأسس والمبادئ عن تلك التي

---

[1]- تقرير الاستثمار العالمي 2019، ص 08.

[2]- المرجع نفسه، ص08.

*- للمزيد من التفاصيل أنظر ل: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة و الاستثمار، مرجع سابق، ص 20-21.

[3]- سي عفيف البشير، "**عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر – دراسة حسب نموذج الجاذبية**- "، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص42

[4]- زوينة ريال، المرجع السابق، ص 224.

تستخدم على المستوى المحلي (الدول المضيفة) إلا أن تباين الدول واختلافها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يخلف الكثير من التحديات أمام متخذي القرارات وواضعي السياسات الاستثمارية الأجنبية، ولاشك أن نجاح المستثمر الأجنبي يتوقف على رشد القرارات المتخذة ومدى فعالية السياسات التي يتم إنجازها لإدارة استثماراتها الأمر الذي يتطلب منها الاعتماد على أسس اقتصادية سليمة وفهم كامل للفروق الجوهرية بين محيط المستثمر الأجنبي ومحيط الدول المضيفة ممثلا خاصة في الدول النامية، والتي مازالت لحد لآن تعاني من نقص في الإمكانيات والقدرات الإدارية وعدم توافر عناصر الإنتاج من حيث الكم والجودة مما جعلها تتخلف عن ركب التقدم.

وتحتاج الشركات المتعددة الجنسيات إلى يد عاملة مؤهلة ومكونة تكوينا عاليا يتماشى مع التكنولوجيا الدقيقة التي تمتلكها، لذا فهي تعمل دائما على إقامة دورات تكوينية لعمالها حتى يتحكموا في هذه التقنيات، إلا أن هذا لا ينعكس ولا يطبق في البلدان النامية، لأنها أصلا لا تنقل إليها سوى التكنولوجيا التي قررت الاستغناء عنها أو أنها ستطالب بثمن باهظ لما ستقدمه من معرفة أو خبرة فنية، كما أنها لا تهتم إطلاقا بمدى ملائمة ما تقدمه من تكنولوجيا، لظروف الاقتصاد القومي (للدول النامية) والمجتمع وقيمة الحضارية، ويظهر هذا جليا في المسيرين الماليين والتقنيين الوطنيين من طرفها، وبالتالي لا يمكن الاستفادة منه.

تساهم الشركات متعددة الجنسيات في نقل المعارف والخبرات الإدارية إلى البلد المضيف، والتي تعتبر مهمة خاصة بالنسبة للدول النامية وذلك من خلال تنفيذ برامج التدريب لصالح العمال المحليين، وتقديم وإدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة، وكذلك تبادل الخبرات الإدارية مع الشركات المحلية.

ولكن يمكن لهذه الشركات أن تجعل من الكوادر الإدارية العاملة في الشركات المحلية تهرب نحوها، انطلاقا من تقديمها لأجور مرتفعة أو تحفيزات مغرية وبذلك تحرم الشركات المحلية من الاستفادة[1].

[1]- يحيى مصلة، " **دور تحسين مناخ الاعمال في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر – دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص 52.

خلاصة الفصل:

ذكرنا في هذا الفصل آثار ومخلفات نشاط الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاد الدول النامية، بما يتعلق بالتأثيرات على المتغيرات الاقتصادية الإيجابية والسلبية على النقد الأجنبي وميزان المدفوعات، وعلى النمو الاقتصادي والتضخم، بالإضافة أيضا إلى تأثيرها على العمالة والاستهلاك.

وكذلك تأثير الشركات متعددة الجنسيات على المتغيرات الاقتصادية الجزئية، المتمثلة في تأثير التكنولوجيا ونقلها وما يترتب عليها من إيجابيات وسلبيات، وتأثيرها على البحث والتطوير، وأخيرا على الإدارة والتنمية الادارية.

ولعمل الشركات متعددة الجنسيات أثار إيجابية لبعض هذه البلدان التي أحسنت استغلال وإدارة هذه الشركات كالبلدان الأسيوية كالصين، كوريا، تايوان، ماليزيا، الهند...الخ .وكذلك بلدان من أمريكا اللاتينية كالبرازيل حيث استطاعت أن تحصل منها على التكنولوجيا وتطورها وكذلك فن التسيير والإدارة وأصبحت اليوم تملك شركات منافسة في الأسواق الدولية للشركات الكبرى للبلدان المتقدمة.

كما أن للشركات متعددة الجنسيات أثار سلبية في البلدان النامية الأخرى والتي تتمثل في عدم ملائمة التكنولوجيا المنقولة من طرف الشركات متعددة الجنسيات لاقتصاد هذه الدول .كذلك المنافسة التي تخلقها هذه الشركات في السوق المحلية، وكذلك تشويه نمط الاستهلاك بها، نقل الأرباح إلى البلد الأم وهذا ما يظهر كعجز في ميزان مدفوعات البلدان النامية، التلوث البيئي الذي تتركه هذه الشركات فيها.

الفصـل الثالث

دراسة حالة اقتصاد الجزائر

المبحث الأول: الإطار القانوني للشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري ومعوقات استثمارها

المبحث الثاني: واقع وتأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2019

تمهيد:

يعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات من أهم اهتمامات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وذلك نظرا للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية وكذا الرفاهية الاجتماعية وغيرها، وتعتبر الجزائر إحدى هذه الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي والأزمة النفطية سنة 1986 ، وبلوغ حجم الديون مستويات أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري مما أدى بالسلطات الجزائرية في مطلع التسعينات من القرن الماضي إلى تبني إصلاحات اقتصادية ومالية شاملة وهذا بهدف تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها الشركات متعددة الجنسيات.

من خلال هذا الفصل قمنا بالدراسة بالاعتماد على المعطيات والإحصائيات التي تتناول الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام دون التخصيص بشكل محدد الشركات متعددة الجنسيات وذلك نظرا لعدم تمكننا من الحصول على المعلومات الكافية والكاملة المتعلقة بتحديد قائمة الشركات متعددة الجنسيات العاملة بالجزائر وكذا توزيعها القطاعي والجغرافي للتدفقات الاستثمارية ، وباعتبار أن القانون الجزائري لا يشير إلى تواجد هذا الشكل من الشركات بصفة صريحة إلا أنه يشير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر دون تمييز صورة تواجده، وانطلاقا من الواقع القانوني والاقتصادي للجزائر فإن الشركات متعددة الجنسيات تندرج ضمن المفهوم العام للاستثمار الأجنبي المباشر وبذلك فهي جزء منه.

وبما أن الشركات متعددة الجنسيات هي التي تقود الاستثمار وبمثابة معبر عنه فإننا في دراستنا هذه سنركز على المعطيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لعدم تمكننا من الحصول على المعطيات الكاملة والكافية لدراسة الشركات متعددة الجنسيات بالجزائر على وجه التحديد، وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار القانوني للشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري ومعوقات استثمارها

المبحث الثاني: واقع وتأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2019

المبحث الأول: الاطار القانوني للشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري ومعوقات استثمارها.

المطلب الأول: المكانة القانونية للشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري في فترة الانفتاح على اقتصاد السوق.

أولا: مكانة الشركات متعددة الجنسيات في قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقروض

صدر القانون رقم 90-10 في 14 أفريل 1990 [1] المتعلق بالنقد والقرض من لقوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات ،فهو يهدف إلى إضفاء الأهمية لمكانة النظام البنكي الجزائري، بالإضافة إلى ذلك يعتبر بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر[2].

ولقد كرس هذا قانون 10/90 مجموعة من المبادئ الأساسية من أهمها إلغاء التمييز بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي ليحل محله التمييز بين المقيم وغير المقيم في الجزائر وهو ما نصت عليه المادة 181 والمادة 182 من قانون 10/90. ويمنح هذا القانون الحق للمستثمرين في فتح مكاتب لتمثيل بنوك أجنبية في الجزائر ويخضع هذا الحق إلى ترخيص من قبل بنك الجزائر، وهو ما تؤكده المادة 130، بحيث تسمح لفروع البنوك والمؤسسات المالية والأجنبية الحصول على ترخيص بنفس الشروط التي يفرضها على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية*.

وقد اعتمد قانون النقد والقرض 10/90 ضمانات كثيرة للمستثمرين من أهمها[3]:

- ضمان حرية تحويل رأس المال
- تبسيط عملية قبول الاستثمار، بتكريس رأي المطابقة (Avis de conformité).
- تكريس الضمانات الاتفاقية.

---

[1]- قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 16، صادر في 18 أفريل 1990.

[2]- بن عنتر ليلى، مدى تحفيز استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في القانون الجزائري، مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2005-2006، ص 37.

*- للمزيد من التفاصيل حول الموضوع أنظر: محفوظ لعشب **دراسات في القانون الاقتصادي**"، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1992، ص94

[3]- اعميري خالد، أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص35.

ثانيا: مكانة الشركات متعددة الجنسيات في المرسوم التشريعي12/93.

إن الطبيعة المزدوجة للمستثمر الأجنبي باعتباره مستثمر وطني يتمتع بجميع الضمانات التي يتمتع بها هذا الأخير من جهة، واعتباره أجنبي في نفس الوقت ليخضع بهذه الصفة لإجراءات رقابية ردعية صارمة من جهة أخرى، أمر استوجب نظرة جديدة أكثر شمولية وواقعية وهو ما نتج عنه صدور المرسوم التشريعي 12/93[1] الذي يشكل توجها صريحا وواضحا نحو ليبرالية الاقتصاد والسوق عوض التردد والتذبذب الذي عرفته القوانين السابقة، وإن كان المرسوم التشريعي 12/93 صريحا في اختيار المنهج الاقتصادي المتبع فقد أغفل هو الآخر معايير التفريق بين الوطني والأجنبي وهذا يعود إلى رغبته في جذب المستثمر الأجنبي والإبعاد عن كل ما يمكنه أن يخلق تخوفا لدى هذا الأخير[2].

ويعتبر قانون 1993 أول قانون يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من أجل إنجاح عملية الإصلاحات الاقتصادية؛ إذ بهذا القانون تم إلغاء جميع القيود التي ميزت قانون 13/82 و13/86، واستبعاد كل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كانت مباشرة أو على أساس شراكة مختلطة[3]. وأهم النقاط التي أتى بها هذا القانون ما يلي[4]:

- حصة المستثمر الأجنبي، لم يضع سقفا محددا لمساهمة الطرف الأجنبي في أي مشروع استثماري مسموح به، مما يتيح لهذا المستثمر إمكانية التملك الكامل (100%) لأي استثمار يقوم به، وهذا عكس ما كان سابقا حيث حصة الطرف الأجنبي لا تتعدى نسبة 49% من أي مشروع.
- حرية تحويل أرباح المستثمر الأجنبي، حيث أكد هذا القانون صراحة على ضمان تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه إلى الخارج حتى ولو تجاوزت هذه التحويلات رأس المال الأصلي المستثمر.
- المساواة في المعاملة، فلم يميز هذا القانون بين الأجانب والجزائريين بخصوص النشاط الاستثماري.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI للترويج والتعريف بمناخ الاستثمار وتقديم العديد من المزايا الضريبية والجمركية.

---

[1]- المرسوم التشريعي93 /12 مؤرخ في 05 أكتوبر 1993 ، يتعلق بترقية الاستثمار، جريدة رسمية عدد 64 ، مؤرخة في أكتوبر 1993.

[2]- زوينة ريال، المرجع السابق، ص 290-291.

[3]- فاروق سحنون، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص 78.

[4]- المرسوم التشريعي93 /12، مؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المرجع السابق.

وهكذا فقد منح المرسوم التشريعي 12/93 مكانة هامة للاستثمار الأجنبي على إطلاقه أي دون التمييز بين حجم هذا الاستثمار وقدراته والاحتياجات الوطنية والفعلية منه، بالإضافة إلى غياب توضيح صريح لمعايير تحديد هذا الأخير، وهذا ما حذا بالمشرع إلى سن قانون استثمار جديد[1].

ثالثا: الشركات متعددة الجنسيات في الأمر 03/01:

في إطار يندرج الآمر 01 /03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطور الاستثمار ونصوص تشرعيه وتنظميه أخرى، حيث المادة 30 من الأمر 01 /03 تنص على إلغاء الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر خاصة الأحكام الموجودة في المرسوم التشريعي12/93 المتعلق بترقية ودعم الاستثمار[2].

وتم إصدار هذا الامر نتيجة وجود العديد من المعوقات التي تعيق تطور الاستثمار، ولعل من أبرزها تقل إجراءات الحصول على القطع الارضية الضرورية لإنشاء المؤسسة مع استحالة الامر أحيانا، وصعوبة الاستفادة من مختلف اشكال تمويل الاستثمارات، يضاف إلى ذلك عدم ملائمة قانون الاستثمار لسنة 1993 مع مقتضيات التطور الاقتصادي ومع متطلبات المستثمرين، إذ لم تتجسد الاهداف الاقتصادية المرجوة على ارض الواقع، وبقيت نسبة البطالة على حالها[3].

وقد تضمن هذا الامر ما يلي[4]:

- زيادة الحوافز الممنوحة للمستثمرين ,خاصة الحوافز الضريبة وشبه الضريبية والجمركية.
- ضمان تحويل رأس مال المستثمر والأرباح الناتجة عن التنازل أو التصفية.
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار CNI وصندوق لدعم الاستثمار والشابك الوحيد.
- المساهمة في راس مال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- تبسيط الاجراءات الادارية.

وبهذا تكون نظرة المشرع الجزائري للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الأمر 01-03 إيجابية وجد واضحة في سعيه لجلب المزيد من الاستثمارات بصفة عامة والأجنبية منها بصفة خاصة[5].

---

[1]- زوينة ريال، المرجع السابق، ص 291.

[2]- الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية ، العدد 47، سنة 2001.

[3]- ميلود بوعبيد، المرجع السابق، ص 50.

[4]- الأمر 03/01، المذكور سابقا.

[5]- فاروق سحنون، المرجع نفسه، ص 50.

المطلب الثاني: الاطار المؤسساتي لتواجد الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر.

رافقت النصوص القانونية التي أصدرتها الجزائر في فترة الإصلاحات في إطار تشجيع وتطوير سياستها الاستثمارية في المجال الاقتصادي، مجموعة الضمانات والحوافز والتسهيلات التي تقدم للمستثمرين المحليين والأجانب لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب، إنشاء أجهزة إدارية مزدوجة الوظيفية مختصة بسياسة ومتابعة الاستثمارات. والمتمثل فيما يلي:

أولا: المجلس الوطني للاستثمار CNI:

انشئ هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24-09-2001[1]، المتعلق بتطوير الاستثمار تحت رئاسة الحكومة، وهو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يتكون من 9 وزارات يشرف عليه رئيس الحكومة، فهو يقوم بتحديد سياسة الاستثمار والأولويات المتعلقة بمنح الامتيازات الخاصة في كل قطاع، وهو يتمتع بصلاحيات واسعة فيما يتعلق بمنح الامتيازات للمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك فإن المجلس لا يعتبر سلطة إدارية مستقلة، كما أن قرارته وتوصياته لا توجه مباشرة للمستثمرين بل هي خاصة بالسلطات المكلفة بتطبيق النصوص المتعلقة بالاستثمار، وبالدرجة الأولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات[2]. وتتمثل مهام هذا المجلس بما يلي[3]:

- اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته.
- دراسة الاقتراحات المتعلقة بمنح مزايا جديدة وكذلك تعديل المزايا الموجودة.
- المصادقة على مشاريع اتفاقات الاستثمار.
- تحديد المناطق المعينة بالتنمية.
- ضبط النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمارات.

---

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 01-282، مؤرخ في 24-09- 2001، يتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية عدد 55، سبتمبر 2001.

[2]- لعرشي عبد الصمد، " **دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر وتونس**-" رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016-2017، ص 108-109.

[3]- المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 06-355، المؤرخ في 9 اكتوبر 2006، الجريدة الرسمية، العدد 64، 2006.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

استحدث المشرع هذه الوكالة بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03، خلفا لوكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI)[1]، وتعد هذه الوكالة مختصا في متابعة الاستثمارات الأجنبية تبعا لنص المادة 03من المرسوم التنفيذي رقم 01- 282[2]، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويمارس وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة، وتتولى ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها ،كما تتأكد من احترام المستثمرين خلال مرحلة الاستفادة من الامتيازات لكل الالتزامات التي تعهدوا بها[3].

وتتولى هذه الوكالة المهام التالية:

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الاعفاء.
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

ثالثا: الشبابيك الوحيدة اللامركزية:

الشباك الوحيد غير المركزي[4] هو جزء من الوكالة الوطنية لتطور الاستثمار المحلي، أنشئ على مستوى ولاية او مجموعة من الولايات وتشمل هذه الهيئة إلى جانب اطارات الوكالة ممثلين عن الادارات التالية: المركز الوطني للسجل التجاري، مصالح الضرائب، مصالح أملاك الدولة، مصالح الجمارك، مصالح التعمير، التهيئة العمرانية والبيئة، التشغيل والعمل، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصندوق الضمان

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 94-319 مؤرخ في 17 اكتوبر 1994، يتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، الجريدة الرسمية عدد 67، مؤرخة في أكتوبر 1994.

[2]- مرسوم تنفيذي رقم 01-282، مؤرخ في 24 سبتمبر 2001، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية عدد 55 مؤرخة في 2001، معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 02-314، مؤرخ في 14 اكتوبر 2002، الجريدة الرسمية عدد 68، مؤرخة في اكتوبر 2002.

[3]- زوينة ريال، المرجع السابق، ص 304.

[4]- أنشئ الشباك الوحيد المركزي بموجب الامر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمارات.

الاجتماعي لغير الاجراء وأخيرا ممثل عن المجلس الشعبي البلدي، ويوجد حاليا شباك وحيد غير مركزي على مستوى التراب الوطني[1].

واستحدث الشباك الموحد للحد من المظاهر البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية لصالح المستثمرين، وعليه فإنه يعتبر آلية جيدة لتعزيز الاستثمار خاصة وانه يعالج مختلف العقبات الإدارية التي تقف أمام تجسيد المشاريع الاستثمارية، حيث يضطلع الشباك الموحد ب:

- إقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا.
- التكفل بالملفات المرتبطة بالإدارات الحكومية والهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد وإيصالها إلى
- المصالح المختصة وصياغتها النهائية الجيدة.
- تأسيس وتسجيل الشركات.
- منح الموافقات والتراخيص بما في ذاك إصدار تراخيص البناء
- استقبال المستثمرين وتوجيههم[2].

رابعا: وزارة الصناعة وترقية الاستثمار

استحدثت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار بموجب المرسوم الرئاسي رقم 173/07 مؤرخ في 18 جمادى الأول عام 1428 الموافق 04 يونيو 2007 ، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة[3].

وبما أنها ممثلة بشخص وزير الصناعة وترقية الاستثمار، فقد حددت مهامها في مضمون المادة الأولى المؤرخ من المرسوم التنفيذي رقم 100/08 المؤرخ في 25 مارس من سنة 2008 ، المحدد لصلاحيات وزير الصناعة وترقية الاستثمار التي نصت على: " يقترح وزير الصناعة وترقية الاستثمارات، في إطار السياسة العامة للحكومة، وفي حدود صلاحياته، عناصر السياسة الوطنية في مجال الاستراتيجية الصناعية وسياساتها وتسيير مساهمات الدولة وفتح الرأسمال وخوصصة المؤسسات العمومية وترقية الاستثمار "[4].

أما المهام المباشرة للوزارة فيما يخص ترقية الاستثمار، فقد تم تحديدها من خلال المهام التي أسندت لوزير الصناعة وترقية الاستثمار بهذا الخصوص، وذلك في المادة 2 من المرسوم سابق الذكر[5].

---

[1]– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www.andi.dz

[2]– لعرشي عبد الصمد، المرجع نفسه، ص 109–110.

[3]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37 ، الصادر بتاريخ 7 يونيو سنة2007 .

[2]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17 ، الصادر بتاريخ 30 مارس سنة 2008

[5]– المرسوم الرئاسي رقم 173/07، مؤرخ في 04 يونيو 2007 ، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة.

المطلب الثالث: معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات في الجزائر.

رغم سعي الجزائر إلى تحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال تقديم العديد من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ما زالت تعاني من العديد من المعوقات الاقتصادية والإدارية والقانونية، تمنع تدفق راس المال الأجنبي إلى الداخل، أو تحد من مستوى تدفقه، رغم ما قامت به من سياسات اصلاحية إلا ان كل المؤشرات تؤكد على حقيقة ان الاستثمار لم يتقدم بخطوات متواضعة، ومن بين هذه المعيقات:

أولا: عوائق اقتصادية: تعتبر العوائق الاقتصادية من أهم العوامل الطاردة للاستثمارات الأجنبية وتتمثل فيما يلي:

1- مشكلة التمويل: تتمثل في عدم وجود ضمانات كافية للتمويل، وارتفاع سعر الفائدة والكلف، وعدم كفاية السوق المناحة، وأيضا عدم وجود برامج تمويل متخصصة، بالإضافة إلى عدم اعتبار الجدوى الاقتصادية للمشروع.

ومن أكثر مشاكل التمويل في الجزائر تأخر مستوى أداء النظام البنكي؛ إذ صنفت الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2006 ، فيما يخص الحصول على الائتمان في الرتبة 115 من مجموع 178 بلد، بعد الكثير من الدول العربية كفلسطين التي صنفت في المرتبة ال 68 وتونس في المرتبة ال 97[1].هذا التصنيف يعكس مدى ضعف ورداءة الخدمات المقدمة من طرف الجهاز البنكي الجزائري، الذي يستلزم فيه تحصيل صك بنكي لدى نفس البنك وفي نفس المدينة مدة تتراوح ما بين ستة وسبعة عشرة يوما، وتزيد هذه المدة لتصل إلى ما بين33 و 34يوما عندما يتعلق الأمر ببنكين مختلفين في مدينتين مختلفتين[2] .

فالمنظومة البنكية الجزائرية لا زالت تعاني من العديد من المشاكل الهيكلية منها[3]:

- البطء المسجل في معالجة الصكوك والتحويلات المالية.
- وغياب شبكة موحدة للدفع البنكي.
- ونقص التأهيل لدى البنكيين وقلة معرفتهم لآليات القروض والأدوات المالية.
- تعقد الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحويل الأموال إلى الخارج.

---

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، ص 106.

[2]- زوينة ريال، المرجع السابق، ص 315.

[3]- جمال بلخباط، "**جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص 139.

- انتشار ظاهرة المحسوبية والمحاباة في منح القروض البنكية عوض الاعتماد على معايير تقنية بحتة في منحها والتأكد من إمكانية تسديده.

2- **مشكلة القطاع الموازي (الاقتصاد غير الرسمي):** عرف الاقتصاد الجزائري ظاهرة الاقتصاد الخفي أواخر ثمانينيات القرن العشرين، تزامنا مع الإجراءات الأولى لعملية الإصلاح الاقتصادي التحويلي إلى اقتصاد السوق، وبحسب وزارة التجارة توجد في الجزائر 566 سوق موازية ينشط فيها 100 ألف متدخل ويسطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وهي نسبة مرتفعة تدل على عدم قدرة الدولة في التحكم في هذه الظاهرة، وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية تعتبر من أكبر عوائق جذب الاستثمارات الأجنبية؛ حيث يعاني المنتجين الذين يعملون في إطار القانون وضعا مزريا غير مشجع على الإطلاق[1].

ومن الأسباب التي ولدت ظاهرة الاقتصاد الخفي، فقد ارتبطت أساسا بالتحول السريع من اقتصاد منغلق مخطط مركزيا إلى اقتصاد تحكمه آليات السوق، وما صاحب ذلك من انفتاح كبير وشبه كامل على الاقتصاد العالمي، الشيء الذي اثر على النسق القيمي والسلوك الاجتماعي، وأفرز أوجه نشاط لم تكن موجودة من قبل، أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب، أخذت أغلبها الطابع غير الرسمي وغير المنظم، دون أن يرافق ذلك توسعا في الأنشطة الاقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرص عمل جديدة تناسب مستوى الزيادة الحاصلة في عرض العمل، ولقد كان للقطاع الموازي الكثير من التأثيرات السلبية على سلامة الأداء الاقتصادي، وفرص نموه وتطوره، ومن ذلك تأثيره على حجم الاستثمار بحجبه للكثير من الفرص الاستثمارية، ومنه تأثيره السلبي على شفافية المناخ الاستثماري الجزائري ودرجة إستقطابيته[2].

3- مشكلة العقار الصناعي: من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساس في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار(الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط

[1]- دكاني عبد الكريم، مقال بعنوان: "**معوقات الاستثمار السياحي الأجنبي في الجزائر**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد05، 2018، المجلد 07، ص196.

[2]- زوينة ريال، المرجع السابق، ص 319.

المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد)، فقد يطور الأمر أحيانا من ثلاث إلى خمس سنوات[1]، ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي[2]:

– طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي.

– تخصيص الأراض ي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراض ي لأية تهيئة أو في مناطق وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.

– الوضعية السيئة لبعض المناطق الصناعية من حيث(الكهرباء، الغاز، قنوات الصرف الصحي)

– أمن المنطقة الصناعية.

4– محدودية السوق المحلي: رغم شساعة البلد والموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر إلا أن السوق المحلية تعتبر ذات حجم صغير مقارنة بأسواق أخرى، أي أن نطاق الطاقة الاستيعابية للسوق ضيقة، فتعتبر السوق الجزائرية أقل جذب للمستثمرين الأجانب وهذا بالمقارنة مع أسواق آسيا وأمريكا اللاتينية، ولقد نتج هذا الأمر عن انخفاض مستوى الدخل الفردي، فبالرغم من كون السوق الجزائرية تمثل أكثر من 15 مليون نسمة، إلا أن هذا لا يعبر عن قوة السوق المحلية، فالمعيار الأول الذي يقاس به قوة السوق المحلية هو القدرة الشرائية المتوسطة للمواطنين، حيث نجد أن هذه الأخيرة تعتبر ضعيفة، ومن هذا المنطلق سوف تظهر متاعب المستثمر في تسويق منتجات مشروعه وبالتالي انخفاض العائد الاستثماري، وإذا انخفض العائد فإن مؤشر الرغبة لدى المستثمر سوف يهبط، ولن تكون له أي نية في توسيع وتطوير مشروعه الاستثماري أو حتى الدخول في مشاريع أخرى[3].

ثانيا: عوائق إدارية وقانونية: من أهم العوائق القانونية والإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

1– عوائق قانونية: من أهم العوائق القانونية التي تواجه الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ما يلي:

أ– **عدم توافر الثبات التشريعي** باعتبار أن الدولة كيان اقتصادي ذو سيادة فإن لها الحرية في تعديل أو إلغاء قوانينها بما في ذلك القوانين الخاصة بالاستثمار، لكن هذه الصلاحية التي تتمتع بها الدولة لا تخدم مصلحة المستثمر الأجنبي كونه يسعى إلى ضمان مشروعه الاستثماري من إنهاء الدولة له بإرادتها المنفردة،

---

[1]– ميلود بوعبيد، "**تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، ص 2017، ص 64.

[2]– جمال بلخباط، المرجع السابق، ص 138.

[3]– محمد خليل بوحلايس، **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2008–2009، ص 136.

بحكم أن السلطة التي تتمتع بها الدولة تسمح لها بذلك وباعتبار أن المصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة فإن الدولة ترجح مصلحة الدولة على مصلحة المستثمر الأجنبي، مما يعتبر إجحافا في حقه الأمر الذي دفع بهذا الأخير إلى ضرورة تقييد حق الدولة في تعديل أو إلغاء القانون الخاص بالاستثمار، والذي تم إبرام العقد في ظله وهذا ما يعرف بشرط الثبات التشريعي.

حيث تلتزم الدولة بعدم إجراء أي تغيير على القانون الذي يحكم الاستثمارات والذي جرى العقد في ظله، ويلاحظ على قانون الاستثمار الجزائري أنه خضع لتعديلات متتالية، الأمر الذي يؤدي لعدم طمأنة المستثمرين الأجانب بسبب التغيرات الفجائية الطارئة على هذا القانون، وعليه فتعهد الدولة بعدم تغير القانون الساري على الاستثمار إلا في حالة رغبة المستثمر في ذلك صراحة يؤدي إلى طمأنة المستثمرين الأجانب[1].

ب- خضوع الاستثمارات الأجنبية للتصريح والدراسة المسبقة: ويقصد بها ضرورة حصول المستثمرين الأجانب على ترخيص مسبق من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات قبل المباشرة في إنجاز مشاريعهم الاستثمارية، ولقد جاء بهذا الإجراء الأمر(01 – 09) لمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009بعد أن كان هذا الإجراء يقتصر فقط على المشاريع المستفيدة من المزايا أو المشاريع ذات المساهمة الوطنية بناءا على ما جاء به الأمر(03 – 01)، ويعتبر هذا الإجراء أيضا من بين العراقيل التي تؤدي إلى نفور المستثمرين الأجانب[2].

ج- عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية: الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني نسبة جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية[3].

2- عوائق إدارية: إن الإدارة المتخصصة في تنفيذ النصوص القانونية هي المسؤولة عن هذه العوائق التي تتمثل في ما يلي:

أ- الفساد الإداري: إن تأثير الفساد على الاستثمار سلبي وهذا طبقا إلى ما جاء في تقرير التنمية العالمي عن دراسة ميدانية شملت دولتي سنغافورة والمكسيك، يؤثر الفساد في هذين البلدين على الاستثمارات الأجنبية

---

[1]- سامية حساين، كريمة شليحي، مقال بعنوان:" **أزمة الشراكة في الجزائر بين المعوقات القانونية ورهانات جذب الاستثمار الأجنبي**"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 02 ، 2018 ، المجلد04 ، ص 78.

[2]- طعابة حدة ، عيسى لحاق، مقال بعنوان: " **معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر**"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 01 ، 2019 المجلد 05، ص149 .

[3]- فاروق سحنون، المرجع السابق، ص 78.

بما يعادل تأثير رفع المعدل الحدي للضريبة ب 11% على دخل الشركات، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض الفساد بنسبة 91% يسمح بالرفع من معدل الاستثمار ب**19** % . ويظهر تأثير الفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء باعتباره تكاليف إضافية يدفعها المستثمر وبالتالي امتصاص جزء من أرباحه[1].

ب- جمركة البضائع: تتمثل العراقيل المتعلقة بالمجال الجمركي في التماطل في الاجراءات الجمركية في ما يخص البضائع المستوردة التي تمر عبر المكاتب الجمركية، بالإضافة إلى أسعار الشحن المرتفعة بالمقارنة مع الدول الأخرى، وأيضا عدم تقريب الإدارة من المستثمر بسبب عدم توفير شبابيك لامركزية عبر الولايات كل هذه العراقيل هي عبارة عن اجراءات بيروقراطية تحدث على مستوى الموانئ[2].

ج- مشكل بطء الإجراءات الإدارية: صنفت الجزائر في المرتبة الأخيرة من حيث كثرة عدد الإجراءات المطلوبة لبدء النشاط التجاري ولاستخراج تراخيص البناء كما تصنف من أكثر البلدان بطئا لاستخراج هذه الوثائق، وهي النتيجة نفسها التي توصل إليها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال فيما يخص الاطلاع على الشروط والمستندات المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء والتجارة عبر الحدود، حيث تم ترتيب بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المرتبة الأخيرة والجزائر واحدة من هذه البلدان من حيث سهولة الاطلاع[3].

من الأسباب التي تمنع سيادة القانون هو تعفن أجهزة الادارة الجزائرية وسيطرة الفساد، بالإضافة إلى عدم قدرة النظام القضائي على تنفيذ القوانين والتعاقدات خاصة فيما يتعلق بحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية[4].

ثالثا: المشاكل السياسية والأمنية: من الناحية السياسية يمكن لنا أن نشير إلى الجانب الأمني ودوره الفعال في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعتبر الأخطار الأمنية من المؤثرات الأساسية في برامج مناخ الاستثمار، حيث أن ضعف الاستقرار السياسي والأمني يجعل المستثمرين يقومون بتقليص استثماراتهم أو بالانسحاب الكلي من الساحة الاستثمارية.

---

[1]- دكاني عبد كريم، المرجع السابق، ص 197.

[2]- حبيبة عبدلي، مقال بعنوان: "**العوائق القانونية التي تواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر"**، مجلة الحقوق والحريات، 2016، العدد 03 ، ص163.

[3]- زوينة ريال، المرجع السابق، 320.

[4]- عائشة موزاوي، المقال بعنوان: "**القوانين والأجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر – اشارة لقانون 09 - 16 يتعلق بترقية الاستثمار**-"مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 02، ص147.

ففي الجزائر ولفترة غير بعيدة سيطرت على التطورات السياسية ظاهرة الاضطرابات الأمنية، والتي أصبحت تشكل عائق أكبر أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن حجم هذه الأخيرة في سنة 1993 و1994 و1995 كان معدوما، حيث تم تشويه صورة الجزائر الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، وقد نتج عن هذه الحالة خسائر مادية فادحة لحقت بالممتلكات الخاصة والعامة، فقد تم تحطيم ما لا يقل عن 3000 مؤسسة منها 1060 مصنع وإحالة ما يقارب نصف مليون عامل على البطالة وهذا في مدة لا تزيد عن 06 سنوات.

ونظرا للوضعية السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات، فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تق يرها لخطر البلد، قامت بتصنيف الجزائر من بين مجموعة الدول ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمار الأجنبي المباشر عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الأجنبية وحتى الوطنية، جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها[1].

[1]– علي همام وفطيمة حفيظ، مقال بعنوان: "آفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو – متوسيطي" مجلة الاقتصاد والمانجمنت، العدد 4، مارس 2005، ص 387–388.

المبحث الثاني: واقع وتأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019)

بعد أن تطرقنا إلى الاطار القانوني للشركات متعددة الجنسيات ومعيقات الاستثمار التي تحول دون تحقيق الاهداف المرجوة، سنرى في هذا المبحث واقع وتأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد الجزائري من خلال التطرق إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم الدول الشركات المستثمرة، مع الاشارة إلى التوزيع القطاعي لهذه التدفقات.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم الدول المستثمرة في الجزائر.

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2019:

يمكن توضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2019) .

(الوحدة : مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التدفقات الواردة	0.280	1.113	1.065	0.638	0.882	1.156	1.841	1.687	2.639	2.747
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التدفقات الواردة	2.3	2.571	1.50	1.692	1.502	-(0.538)	1.638	1.23	1.466	1.381

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي على الموقع: www.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع 06-07-2021، 11:00.

الشكل رقم (01): التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

(الوحدة : مليار دولار)

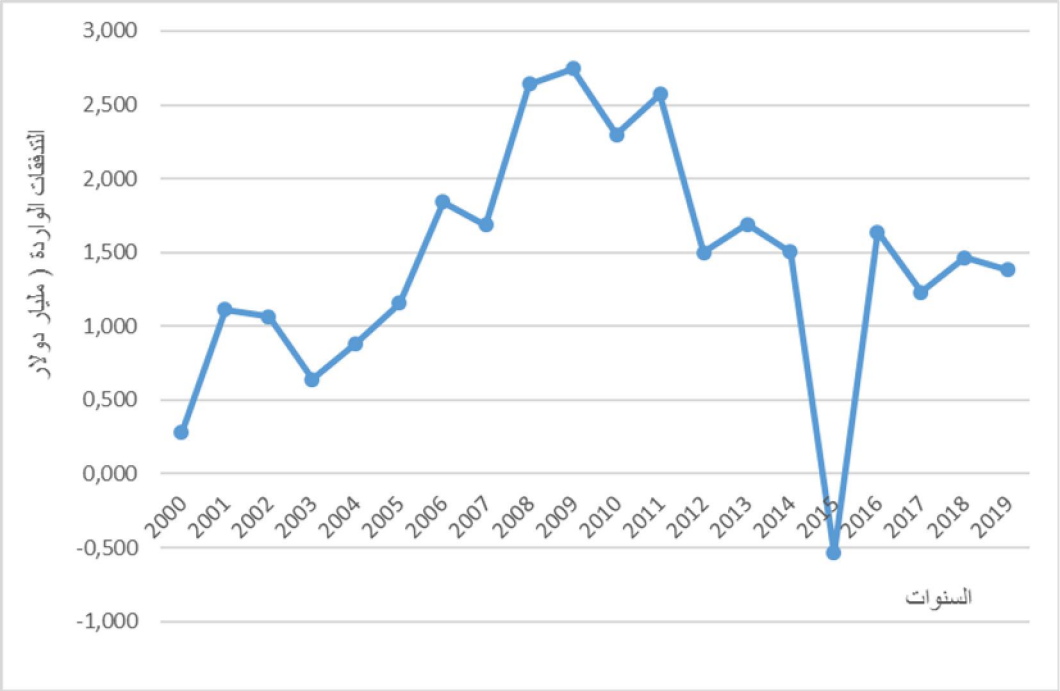

يظهر من خلال الجدول السابق أن تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ظلت دون المستوى المطلوب؛ حيث لم تتعدى قيمتها 2.747 مليار دولار امريكي كأعلى مستوى بلغته خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2010 وذلك سنة 2009، كما تميزت ايضا بالتذبذب وعدم الاستقرار، فبعد التحسن الملحوظ الذي حققته خلال سنتي 2001 و2002 مقارنة بما كانت عليه في السابق، تراجعت مرة اخرى إلى مستويات دنيا سنتي 2003 و2004، لتأخذ التحسن مجددا بداية من سنة 2005، ثم تتراجع مرة أخرى سنة 2010.

أما في الفترة ما بين 2010 و2019 فإن أعلى مستوى بلغته كان سنة 2013 بقيمة 1.692 مليار دولار أمريكي، مع وجود تذبذب في بعض السنوات مع تسجيل تدفقات سالبة خلال سنة 2015 قدرها ب 0.587 مليار دولار، لتعاود بعد ذلك في التحسن تدريجيا سنة 2016 وذلك بسبب السياسات الاستثمارية والتحسن الذي عرفه الانتاج النفطي.

إن احداث 11 سبتمبر 2001 كان لها تأثيرا على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر حيث اتسم بالانخفاض وما خلفته من اثار في نفوس المستثمرين، مما ادى إلى عزوفهم عن الاستثمار في الدول العربية، كما ان الازمة المالية سنة 2007 و2008 وما خلفته من تدني اسعار البترول واستمرار تدني الاسعار كان له اثر في تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى عزوف الرأس مال

الأجنبي عن الاستثمار في الجزائر، وكذا عدم الشفافية والغياب شبه الكامل للكثير من المعطيات والمؤشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية المساعدة على اتخاذ القرارات بالاستثمار بالإضافة إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح الاطار التشريعي للاستثمار، كلها أسباب تؤثر على حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالإيجاب او السلب.

ثانيا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر

يمكن توضيح أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2015 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03): أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2003 وماي 2015.

الرقم	الدولة	عدد الشركات	عدد المشاريع	التكلفة (مليارردولار)
01	الامارات	25	26	15.280
02	اسبانيا	20	24	7.860
03	فرنسا	62	81	5.950
04	الفيتنام	2	2	4.743
05	سويسرا	7	12	4.538
06	مصر	9	11	4.178
07	المملكة المتحدة	18	24	3.738
08	الولايات المتحدة	31	34	3.303
09	الصين	12	12	2.658
10	ليكسومبورغ	1	3	2.447
	دول أخرى	119	146	13.345
المجموع		303	372	68.040

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، ص 125.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003- 2015 هي الإمارات بتكلفة قدرت ب15.280 مليار دولار، ثم تليها اسبانيا بتكلفة قدرت ب 7.860 مليار دولار، ثم فرنسا بتكلفة 5.950 مليار دولار لتليها باقي الدول الفيتنام، سويسرا، مصر، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية الصين وغيرها على الترتيب.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم الشركات المستثمرة في الجزائر:

أولا: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتوزع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر ما بين سنتي 2003 و2015 على مجموعة من القطاعات الاقتصادية والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (04): الاستثمار في الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة (2003-2015) .

الرقم	القطاع	عدد الشركات	عدد المشاريع	التكلفة (مليار دولار)	النسبة (%)
01	النفط والغاز الطبيعي	22	28	19.130	28
02	المعادن	17	21	14.371	21
03	العقارات	14	19	13.343	20
04	المواد الكيمياوية	12	14	7.294	11
05	الفنادق والسياحة	8	12	2.678	4
06	البناء ومواد البناء	9	14	2.238	3
07	الخدمات	39	39	1.599	2
08	مكونات السيارات	20	28	1.252	2
09	المنسوجات	9	9	0.997	1
10	التخزين	2	3	0.858	1
	قطاعات أخرى	159	188	4.282	6
	المجموع	306	375	68.040	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الاستثمار في الدول العربية 2015، مرجع سابق، ص125.

الشكل رقم (02): الاستثمار في الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة (2003-2015) .

(الوحدة : مليار دولار)

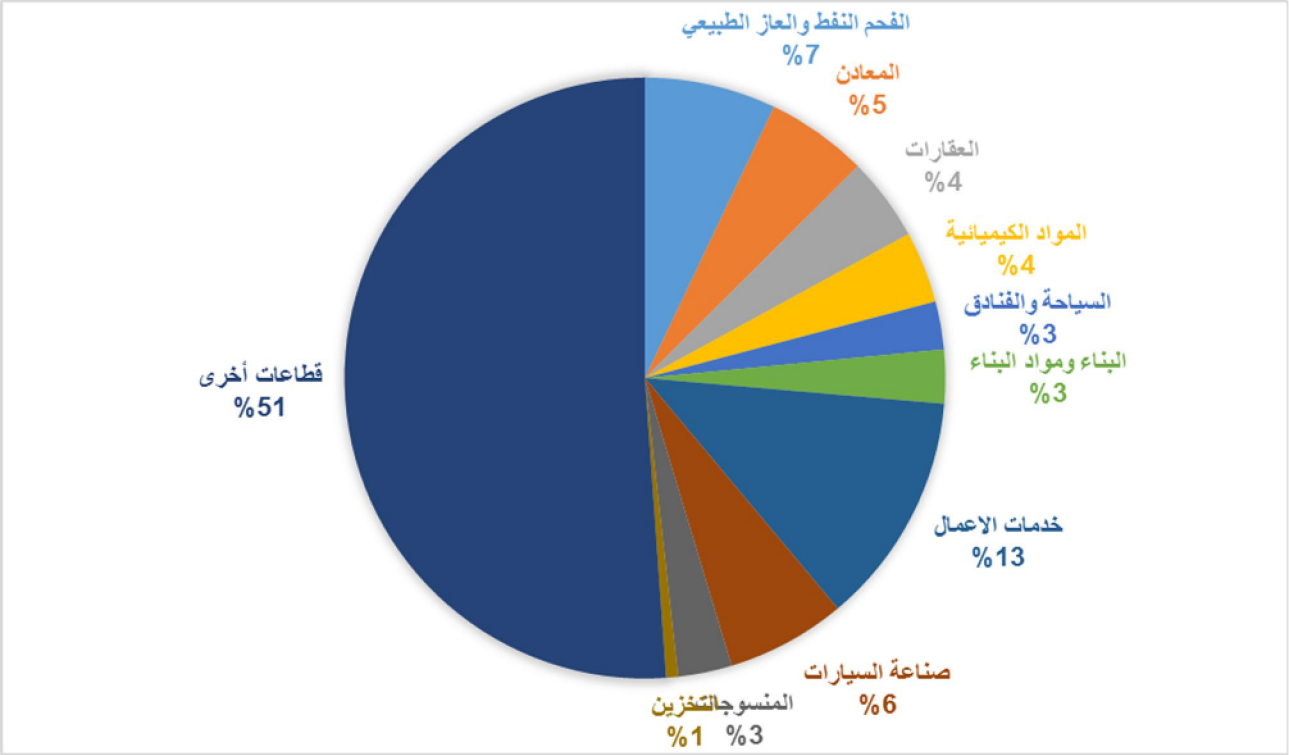

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قطاع النفط والغاز الطبيعي هو الاكثر جاذبية في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدرت تكلفته بـ 19.130 مليار دولار وبنسبة 28%، ثم يليه قطاع المعادن بتكلفة 14.371 مليار دولار وبنسبة 21% ، ثم قطاع العقارات بتكلفة 13.343 مليار دولار وبنسبة 20%، لتليها المواد الكيميائية والفنادق والسياحة على التوالي بتكلفة 7.224 مليار دولار و2.678 مليار دولار وبنسبة 11% و04%، لتليها البناء ومواد البناء والخدمات وصناعة السيارات والمنسوجات والتخزين بالترتيب .

ثانيا: أهم الشركات المستثمرة في الجزائر

يمكن توضيح أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2003 وماي 2015 من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (05) : أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر مابين جانفي 2003 وماي 2015.

الرقم	الشركة	المشاريع	التكلفة (مليار دولار)
01	Emirates international investment company	1	5.000
02	Vietnam Gll and Gas Corporation (Petro Vietnam)	2	4.743
03	Repsol SA	2	3.565
04	Jelmoli Holding AG	5	3.539
05	Total Co	3	3.465
06	Orascom Group	6	2.814
07	Arcelor Mittal	3	2.447
08	British Petroleum (BP)	3	2.384
09	Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo	4	2.049
10	China National Petroleum (CNPC)	2	1.991
	شركات أخرى	344	36.043
	المجموع	375	68.040

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الاستثمار في الدول العربية 2015، مرجع سابق، ص125.

من خلال الجدول يتضح أن شركة Emirates international investment company (الشركة الاماراتية للاستثمار العالمي) احتلت الصدارة 5.000 مليار دولار، ثم تليها Vietnam Gll and Gas Corporation (Petro Vietnam) (الشركة الفيتنامية للبترول والغاز) ب 4.743 مليار دولار، ثم Repsol SA (شركة ريبسول) ب 3.565 مليار دولار، ثم Jelmoli Holding AG و Total Co و Orascom Group و Arcelor Mittal و British Petroleum (BP) و الخ..

المطلب الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري.

يمكن توضيح مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري من خلال تحسين بعض المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في:

أولا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية:

لمعرفة مدى مساهمة وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي نعتمد على الجدول التالي:

الجدول رقم (06): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2019) .

(الوحدة : مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التدفقات الواردة	0.511	2.033	1.876	0.94	1.034	1.12	1.573	1.251	1.543	2.002
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التدفقات الواردة	1.427	1.284	0.718	0.807	0.702	-(0.323)	1.024	0.723	0.836	0.807

المصدر : من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي على الموقع: www.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع 06-07-2021، 11:00.

الشكل رقم (03): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2019) .

(الوحدة : مليار دولار)

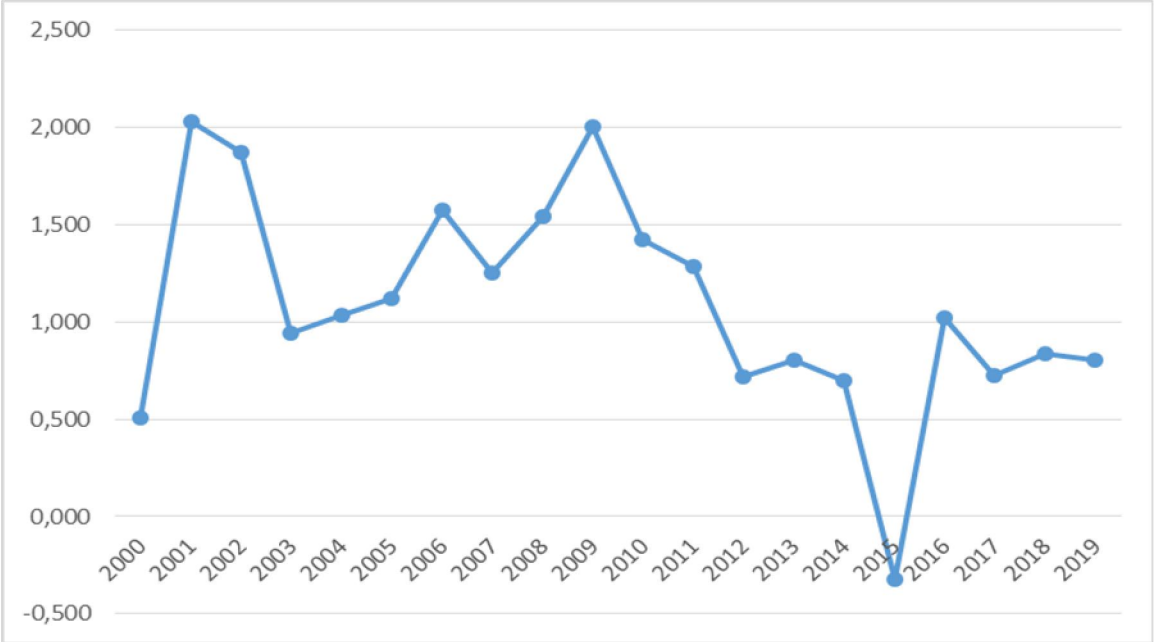

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية هي نسب تتميز بالتذبذب خلال الفترة 2000-2010، وقد بلغت اعلى مستوى بقيمة 2.002 مليار دولار سنة 2009 من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي ككل، أما في ما يخص الفترة 2010-2019 فقد واصلت نسبة مساهمة الاستثمار إلى أن تصل المساهمة إلى 0.807 مليار دولار وهي بعيدة كل البعد عن الاهداف المرجوة من سياسة جلب هذه الاستثمارات إلى الجزائر.

يمكننا القول أن نسبة مساهمة الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي بداية من 2000 إلى 2011 كانت جيدة مقارنة بالسنوات الاخيرة وذلك راجع إلى التحسن النسبي في بيئة الاستثمار والانتعاش الذي شهدته أسواق النفط آن ذاك.

ثانيا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.

بالرغم من توفر وحصولنا على الاحصائيات فيما يخص تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر، إلا انه يمكننا القول بأن هذه الاستثمارات تساهم في تحسين وضعية ميزان

المدفوعات بما توفره من رؤوس أموال خبرات فنية وإدارية، ترفع مستوى الطاقة الانتاجية بالبلد ومنه تحقيق فوائض للتصدير ينتج عنها تحسن في وضعية ميزان المدفوعات.

ثالثا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة.

تسعى الجزائر دائما لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر رغبة منها في خلق مناصب عمل والقضاء على البطالة التي باتت تشكل هاجسا عويصا، إلا انه ورغم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توظيف العمالة الجزائرية تبقى دون المستوى المطلوب.

خلاصة الفصل:

سعت الجزائر إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ويظهر ذلك من خلال النصوص والتشريعات المدعمة ومن أهمها قانون النقد والقرض 90-10 الذي جاء لمعالجة الاستثمارات الأجنبية على مستوى البنوك وجاء بعد قانون 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات وبمقتضاه تم إنشاء وكالة دعم ومتابعة للاستثمارات مهمتها تسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين ومتابعة المشاريع الأولية، ولكن بعد تحسن عائدات الجزائر وتطبيق برنامج اقتصادي طموح تم تعديل المرسوم 93-12 بالأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار وإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

تعاني الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر عدة معوقات أبرزها القيود المفروضة على تحويل الأرباح، ضعف البنى التحتية، عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وتفشي الرشوة والبيروقراطية مع البطء المسجل في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ...إلخ ، كل هذه المعوقات وغيرها جعلت مناخ الاستثمار في الجزائر قليل الاستقطاب للمستثمر الأجنبي مقارنة مع بعض الدول الأخرى.

إن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يبلغ سوى 2.747 مليار دولار سنة 2009 كأقصى حد وهي نسبة قليلة، كما أن أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار نجد النفط والغاز الطبيعي، وبالنسبة لأهم المستثمرين الأجانب نجد الدول العربية تحتل المرتبة الأولى من حيث المبالغ المستثمرة وعلى رأسها الإمارات.

وفيما يخص الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة فهي محتشمة حيث أن الأثر على النمو الاقتصادي لم يتعدى 2.033 سنة 2001 دون أن ننسى الآثار على ميزان المدفوعات والتشغيل.

الخـــاتمــة

الخاتمة العامة:

تناولت هذه الدراسة أحد الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج نعرضها كما يلي:

أولا: نتائج الدراسة

- للشركات متعددة الجنسيات خصائص تميزها عن باقي الشركات في العالم أهمها كبر حجمها ضخامتها وانتشارها الجغرافي عبر مناطق مختلفة في العالم وذلك لتنوع أنشطتها وقد تصل إلى أبعاد مختلفة بحيث أصبحت اليوم لا تكفي لإنتاج منتج واحد، مع الحرص على تحسين الابتكار والتفوق التكنلوجي وهو ما أدى إلى تمتعها بالطابع الاحتكاري وهيمنتها على كافة أسواق العالم.
- الشركات متعددة الجنسيات تسعى دائما إلى تحقيق الربح، والنمو والاستمرارية من جراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها، حيث استطاعت هذه الشركات أن تستولي على ثلاثة أرباع الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا والتي بدورها تدل على قوة الاقتصاديات التي تقف وراء حجم هاته الاستثمارات.
- نتيجة لانخفاض تكاليف اليد العاملة بهذه البلدان النامية اتجهت الشركات متعددة الجنسيات إلى هاته البلدان بهدف الحصول على أرباح كبيرة، وكذا استغلال المواد الأولية بأسعار جد منخفضة، بالإضافة إلى المزايا الكثيرة التي توفرها هذه البلدان.
- لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات آثار إيجابية ببعض البلدان الآسيوية وكذا بلدان من أمريكا اللاتينية، حيث استطاعت هاته البلدان أن تحصل على التكنلوجيا وتطورها وكذا فن التسيير والإدارة من هاته الشركات، كما أن لهذه الأخيرة آثار سلبية في البلدان النامية والتي تتمثل في عدم ملائمة التكنلوجيا المنقولة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات لاقتصاد هاته الدول وكذا المنافسة التي تخلفها هاته الشركات في الأسواق المحلية، وتشويه نمط الاستهلاك بها بالإضافة إلى التلوث البيئي الذي ينتج عن هاته الشركات.
- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري لا يرقى للمستوى التنموي المنشود الذي تطمح اليه السلطات الجزائرية، كون تدفق هذا الاستثمار لايزال ضعيفا، حيث لوحظ ان هناك تذبذب في تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر من سنة إلى أخرى، فتارة ترتفع لتسجيل قيم مقبولة وتارة تنخفض فقد سجلت قيمة سالبة سنة 2015، ويمكن أن يرجع ذلك إلى العديد من العوائق كعدم القدرة على خلق مناخ استثماري جيد ووضع تحفيزات جدية تصنع بنية أساسية لتوطن هاته الاستثمارات.

- لوحظ أن معظم التدفقات الواردة إلى الجزائر كانت في قطاع المحروقات حيث استحوذ هذا الأخير على حصة تجاوزت 28% من اجمال التدفقات خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2003 و2015، يليه قطاع المعادن بحصة 21 % خلال نفس الفترة ويرجع ذلك إلى طبيعة وهيكل الاقتصاد الجزائري.

ثانيا : التوصيات

من خلال النتائج السابقة نستطيع أن نقترح عدة توصيات نذكرها فيما يلي:

- إعادة النظر في العلاقات بين الدول النامية والشركات المتعددة الجنسيات بحيث تصبح العلاقة محصورة في مجال الاستيراد ملا يمكن انتاجه فقط في تلك الدول من سلع استهلاكية
- على الدول النفطية عامة والجزائر خاصة إعادة توظيف رؤوس أموالها داخل بلدانها بدلا من توظيفها في أسواق مال دولية للتخفيض من حجم الديون الخارجية التي أثقلت كاهل الدول النامية والتي أصبحت أسيرة المساعدات والديون الخارجية لغرض تمويل مشاريع التنمية فيها.
- ينبغي على الحكومة الجزائرية أن توجه الشركات المتعددة الجنسيات إلى النشاطات التي تخلق علاقات تكاملية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لأن هذا يشجع المستثمرين المحليين على انشاء مشاريع جديدة ومكملة لمشاريع تلك الشركات، مما يؤدي إلى زيادة المشاريع الوطنية التي تنشأ عنها مناصب شغل جديدة.
- ينبغي اصلاح قطاع التعليم والتكوين حتى يوفر الكفاءات العلمية والمهنية اللازمة التي تبحث عنها الشركات المتعددة الجنسيات وهذا يعتبر من أهم محددات نشاط هاته الشركات خارج دولتها المقر.
- تحرير نشاط الشركات المتعددة الجنسيات من قبضة الدول المتقدمة كي لا تكون معاول نهب وضغط تمارس بها سيطرتها وتحكمها في الدواليب الاقتصادية للدول المضيفة.

من خلال بحثنا حاولنا الوقوف على مختلف الجوانب الأساسية التي تفيد البحث، إلا أنه في الحقيقة لم نستطع الإلمام بكل جوانبه نظرا للصعوبات الكثيرة التي واجهتنا من: تفرق المراجع وكثرة المفاهيم والتداخلات مع المواضيع الأخرى، وقلة الاحصائيات التي تعنى بالموضوع وصعوبة الحصول عليها، إلا أننا نرجو أن يشكل هذا البحث إضافة جديدة للبحوث التي تهتم بموضع الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية عامة والاقتصاد الجزائري خاصة.

فكل هذه التوصيات من شأنها أن تكون آفاق مستقبلية تفيد الطالب الباحث في ذات الموضوع.

قائمة المصادر المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1- رضا يونس بو عصيدة، الإنتاج الدولي والشركات متعددة الجنسيات، ألفا للوثائق نشر-استيراد وتوزيع كتب، عمان الأردن، ط1،2021.

2- السلام أبو قحف،" أساسيات إدارة الأعمال الدولية"، مكتبة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2019.

3- شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2020.

4- طلعت جياد لجي الحديدي، مبادئ القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية (العولمة)، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

5- عبد العزيز محمد النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2007.

6- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مجموعة النيل العربية، مصر، ط1، 2003.

7- عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان، ط1، 2012.

8- محمد خيتاوي، الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2010م.

9- مصطفى عبد اللطيف وسانية عبد الرحمان، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط1، 2014.

10-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015.

11-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007 .

12-ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ النشر، المملكة العربية السعودية،2006 .

13-هاشم منصور الهاشم، " دور الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة مؤتة، الأردن، 2015.

ثانيا: المقالات

1- أحمد عبد العزيز وآخرون، مقال بعنوان: " الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010.

2- جميلة الجوزي وسامية دحماني ، مقال بعنوان: "دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد6، 2015.

3- حبيبة عبدلي، مقال بعنوان: "العوائق القانونية التي تواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مجلة الحقوق والحريات، العدد 03، 2016.

4- دكاني عبد الكريم، مقال بعنوان: "معوقات الاستثمار السياحي الأجنبي في الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد05، 2018.

5- زغبة طلال، مقال بعنوان: "واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 07، 2012.

6- سامية حساين، كريمة شليحي، مقال بعنوان:" أزمة الشراكة في الجزائر بين المعوقات القانونية ورهانات جذب الاستثمار الأجنبي"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 02 ، 2018 .

7- شريف جعدي وآخرون، مقال بعنوان: "أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة (2006-2012)"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد1، ديسمبر 2014.

8- شوقي جباري، مقال بعنوان: " تدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات بين المخاطر والمكاسب على الدول النامية"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد01، 2014.

9- طعابة حدة ، عيسى لحاق، مقال بعنوان: " معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 01 ، 2019.

10- عائشة موزاوي، المقال بعنوان: "القوانين والأجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر – اشارة لقانون 16 09 -يتعلق بترقية الاستثمار-"مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 02.

11- عبد الحميد برحومة وعنتر برباش، مقال بعنوان: "مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، 2013.

12- علي همام وفطيمة حفيظ، مقال بعنوان: "آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الاورو –متوسيطي" مجلة الاقتصاد والمانجمنت، العدد 4، مارس 2005.

13- فائق جمعة حمزة العبيدي، مقال بعنوان " تأثير دور الشركات المتعددة الجنسيات على حركة الاقتصاد العالمي"، المجلة العلمية لكلية التربية، العدد 8، 2003.

14- مفيدة لمزري، مقال بعنوان: "الشركات المتعددة الجنسيات والاستعمار الاقتصادي الحديث"، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، العدد 2، 2020.

15- نوي طه حسين وآخرون، مقال بعنوان: "إشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، أفريل 2018.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1- اعميري خالد، أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015.

2- أميمة محمد درار محمد، " أثر الشركات متعددة الجنسيات على سيادة الدول النامية (مصر نموذجا)"، رسالة مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة النيلين، مصر، 2018.

3- برحومة سارة، "أثر السياسات الاتفاقية على التضخم في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020.

4- بن عنتر ليلى، مدى تحفيز استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في القانون الجزائري، مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2005-2006.

5- بوبكر بعداش، "مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول"، أطروحة مقدمّة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2009-2010.

6- بوزيد سايح، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة"، أطروحة مقدمّة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012- 2013.

7- جمال بلخباط، "جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015.

8- جمال بلخباط، "جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015.

9- حفاف وليد، "تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية النامية"، أطروحة مقدمّة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019.

10-زوينة ريال، "الشركات متعددة الجنسيات وآثارها على اقتصاد الدول النامية"، أطروحة مقدمّة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010.

11-سي عفيف البشير، "عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة حسب نموذج الجاذبية-»، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، 2015-2016.

12-شوقي جباري، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حال الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015.

13-عبد الكريم بعداش، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

14-علام عثمان، "تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الأول الأقل نموا"، أطروحة مقدمّة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.

15-عنترة برباش، "أثر خطر البلد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي حالة الجزائر-تونس-المغرب"، أطروحة مقدمّة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016.

16-فارس ركيمة، "الاستراتيجيات التسويقية للشركات الأجنبية في الجزائر- دراسة حالة PEPSI شركة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2001-2002.

17-فاروق سحنون، "قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التيسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.

18-فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.

19-لعرشي عبد الصمد، " دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر وتونس-" رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016-2017.

20-محمد العيد بيوض، "أثر المحددات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات على السياسات البيئية للدول المضيفة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2017.

21-محمد خليل بوحلايس، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2008-2009.

22-مولود طابوش ،" أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

23-ميلود بوعبيد، "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1.

24-يحيى مصلة، " دور تحسين مناخ الاعمال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.

خامسا: الجرائد الرسمية والقوانين

1- المرسوم التنفيذي رقم 06-355، المؤرخ في 9 اكتوبر 2006، الجريدة الرسمية، العدد 64، 2006.

2- مرسوم تنفيذي رقم 94-319 مؤرخ في 17 اكتوبر 1994، يتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، الجريدة الرسمية عدد 67، مؤرخة في أكتوبر 1994.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37 ، الصادر بتاريخ 7 يونيو سنة2007 .

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17 ، الصادر بتاريخ 30 مارس سنة 2008

5- قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 16، صادر في 18 أفريل 1990.

6- المرسوم التشريعي93 /12 مؤرخ في 05 أكتوبر1993 ، يتعلق بترقية الاستثمار، جريدة رسمية عدد 64 ، مؤرخة في أكتوبر 1993.

7- مرسوم تنفيذي رقم 01-282، مؤرخ في 24 سبتمبر 2001، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية عدد 55 مؤرخة في 2001، معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 02-314، مؤرخ في 14 اكتوبر 2002، الجريدة الرسمية عدد 68، مؤرخة في أكتوبر 2002.

8- المرسوم الرئاسي رقم 173/07، مؤرخ في 04 يونيو 2007 ، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة.

9- الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية ، العدد 47، سنة 2001.

10- المرسوم التنفيذي رقم 01-282، مؤرخ في 24-09- 2001، يتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية عدد 55، سبتمبر 2001

سادسا : التقاريــر

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007 .

سابعا: المواقع الإلكترونية:

- **البنك الدولي على الموقع: www.albankaldawli.org.**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بوسعي نسرين ..... المولود(ة) بتاريخ: 1998/06/16 ب: أولاد حواس سلطان

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 190767563 الصادرة بتاريخ: 2016-05-05 عن: أولاد عدي القبالة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم مصارف ..... تخصص: اقتصاد جبائي ..... خلال السنة الجامعية: 2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: تأثير السوق الموحدة الجنوبية على اقتصاديات الدول المنضمة - دراسة حالة الجزائر (2000-2019)

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/21

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: حميدوش رحيمة المولود(ة) بتاريخ: 03 - 11 - 1978 ب: حمام الضلعة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 148836 الصادرة بتاريخ: 2013/11/19 عن: دائرة حمام الضلعة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية: 2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية / دراسة حالة الجزائر (2000 - 2019)

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/21

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الملخص:

لقد نتج عن التغيرات الاقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية نظام عالمي جديد بمضامينه وأبعاده، مبني على اقتصاد السوق وتقليص دور الدول وتنامي دور المؤسسات المالية والدولية والشركات متعددة الجنسيات، هذه الأخيرة صاحبها تسارع في النمو حيث أصبحت قوة اقتصادية ومالية كبرى نتيجة الاندماج والتكتل في كيانات اقتصادية أكبر، هذه الضخامة الاقتصادية سمحت لهذه الشركات بممارسة التأثير على سياساتها الاقتصادية وقراراتها السيادية، ولهذا فإن أهم القضايا التي تواجه الدول النامية في ظل النظام العالمي الجديد هي القوة المتنامية الشركات متعددة الجنسيات على حساب اقتصادية وسيادة الدول المضيفة.

الكلمات المفتاحية: الشركات متعددة الجنسيات، الاستثمار الأجنبي المباشر، اقتصاديات الدول النامية.

Abstract:

Regional and international changes and economic transformations have resulted in a new world order with its contents and dimensions, based on the market economy, reducing the role of states and the growing role of financial and international institutions and multinational companies. This economic magnitude allowed these companies to influence their economic policies and sovereign decisions. Therefore, the most important issues facing developing countries in the light of the new world order are the growing power of multinational companies at the expense of the economy and sovereignty of the host countries.

Key words: Multinational corporations, foreign direct investment, economies of developing countries.